الجذور التاريخية
لفكرة الجمهورية في مصر

دكتور
عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعي
كلية التربية ــ جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٠١هـ - ١٩٨١م

الناشر
دار الكتاب الجامعي
٨ شارع سليمان الحلبي بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحديث عن نشأة فكرة الجمهورية فى مصر حديث شائق وشائك فى آن واحد ، شائق لأن مثل هـذا الموضوع كثـيرا ما يهفو اليـه وجدان الانسان ومشاعره ، وترنو اليـه معظم الشعوب لأنه يجعل سـيادة الأمة فوق كل سـيادة ، خصـوصا وأن المستقبل أصـبح للجمهوريات بعـد أن أصبحت الملكيات الباقية آثارا وتقاليد لا أكثر ، ثم هو حديث شائك كذلك لندرة مصادرة وتضارب الأقوال حوله .

ولمـا كانت المكتبـة العربيـة تفتقـر الى مثـل هذا الموضـوع فقـد حاولت جمع شتاته من الصحف المعاصرة ، ومذكرات وكتابات القـادة وشهود العيان الذين عاصروا تلك الفترة بالاضافة الى المصادر والمراجع التى أشارت الى هـذا الموضوع من قريب أو بعيد . وقـد تتبعت بدايات هـذه الفكرة منذ قدوم الحملة الفرنسية الى مصر ، وحتى يوم ١٨ يونيه ١٩٥٣ وهو الحد الفاصل بين النظامين الملـكى والجمهورى فى مصر ثم تطـرقت الى خـلاف قادة الثورة مع اللواء محمد نجيب حتى انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية وتبعـا لذلك فقد قسمت الموضوع الى أربعة فصول ومقدمة وخاتمة بالاضافة الى عدة ملاحق . وقد عنون الفصـل الأول « بدايات فكرة الجمهورية فى مصر وتطورها حتى قيام الثورة العرابية » فذكرت أن هـذه الفكرة

وفدت لأول مرة الى مصر مع الحملة الفرنسية ثم تحدثت عن اختيار زعماء الشعب لمحمد على بطريقــة تحمــل فى ثناياها ملامح النظــام الجمهورى ، وتتبعت الحديث عن هــذه الفــكرة فى كتــابات رفاعة الطهطاوى ، وجمال الدين الأفغانى وتلاميذه حتى قيام الثورة العرابية، ورغبة بعض رجال هــذه الثورة فى قيــام النظام الجمهورى ، ولكن رفض رجال الدين ومجلس النواب لهــذه الفــكرة جعــل العرابيين يخشون مفاجأة الرأى العام بنظــام لم يستعد له •

والفصل الثانى بعنوان : « فكرة الجمهورية فى مصر من الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الأولى » وقد تناولت فيــه أن هــذه الفكرة لم تخمد فى أثناء الاحتلال بل تحولت من اشــارات فى الصحف الى الاعلان صراحة عن قيام حزب جمهورى يدعو الى اسقاط الخــديوية واعلان الجمهورية •

والفصل الثالث بعنوان : « فكرة الجمهورية من ثورة ١٩١٩ حتى الغــاء معاهدة ١٩٣٦ » وقد تناولت فيــه الشائعات التى ترددت عن رغبــة سعد زغلول فى تغيير نظــام الحــكم فى مصر من ملكيــة الى جمهورية ، واعلان بعض البلاد المصرية عن اقامة حكومات على النسق الجمهورى ، والآراء التى قيلت حول رغبــة حزب الوفد فى عزل الملك واعلان الجمهورية ، ثم تطرقت الى تفجر الموقف الســياسى فى مصر بالغــاء معاهدة ١٩٣٦ وتردد صدى الهتاف بالجمهورية فى المظاهرات الصاخبة التى شملت كافة البــلاد المصرية •

أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه حركة الجيش فى ٢٣ يوليــو ، وعزل الملك ومشكلة الوصاية ، وتريث قادة الثورة فى اعلان الجمهورية

والاكتفاء بعزل الملك ، واحلال ولى العهد محله ثم تطرقت الى تأليف لجنة الدستور وتقريرها بأن يكون نظـام الحكم فى مصر جمهوريا ، وتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية بالتعيين واختـلاف قادة الثورة معه حتى تم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسـا للجمهورية فى استفتاء عام فى ٢٢ يونيو ١٩٥٦

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقت فى تتبع ملامح فكرة الجمهورية فى مصر كما أرجـو أن أكون قد تمـكنت من اضـافة شىء جـديد الى المكتبة التاريخية ٠

القـاهرة — ٢٢ يونية ١٩٨١

دكتور عبد المنعم الدسوقى الجميعى

الفصل الأول

فكرة الجمهورية فى مصر وتطورها حتى قيام الثورة العرابية

لم تظهر فكرة الجمهورية فى مصر فجأة بعد ثورة ٢٣ يوليو ، ولم تولد من فراغ يوم أعلنت فى ١٨ يونية ١٩٥٣ ، فلهذه الفكرة جـذور تاريخية سابقة فى الفكر المصرى الحديث .

لقد بدأت مصر حياتها فى العصر الحديث تابعة للدولة العثمانيـة يحكمها وال من قبل السلطان ، ولمـا ضعف نفـوذ الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر استبد بأمورها بكوات المماليك مع بقاء السـيادة العثمانية[١] .

واستمرت الأحوال على ذلك حتى جاءت الحملة الفرنسية الى مصر فسمع المصريون منها عن بعض ملامح النظام الجمهورى ، فعرفت كلمة جمهـورية فى مصر لأول مـرة حين بـدأ الجيـش الفرنسى يـوزع منشوراته[٢] التى وصفت بأنها صادرة عن الجمهورية الفرنسية فأصبحت كلمة République التى تعنى جمهـورية معروفة ومتداولة منـذ ذلك

---

(١) لم يخلو الأمر للمماليك طوال الوقت فقـد نازعهم فى السـلطة بعض العربان وخصوصا قبيلة الهوارة التى أقام زعيمها همام بن يوسف دولة يرى البعض أن نظامها كان قريبا من النظام الجمهورى .

انظر : د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث — الخلفية التاريخية القاهرة — كتاب الهلال العدد ٢١٥ ، جـ ١ — الطبعة الثالثـة ص ١١

(٢) من هـذه المنشورات منشور نابليون الذى اعلن انه صادر من الجمهورية الفرنسية وشعاره : الحرية والاخاء والمساواة .

الوقت[٣] .

وقد ظهرت كلمة الجمهور بمدلولها السياسى فى الكتب العربية لأول مرة فى كتابات عبد الرحمن الجبرتى فى أثناء حديثه عن الزعامة الشعبية وأثرها فى تولية محمد على[٤] . فبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر حدث تنازع على السلطة وظهر على مسرح الحياة السياسية تدريجيا قوة جديدة تتمثل فى الشعب المصرى ، وقد أخذت هذه القوة تأخذ مكانها على مسرح الأحداث السياسية خلال سنوات الحملة ، فتقرب محمد على الى زعمائها الذين اتفقت كلمتهم على عزل خورشيد باشا الوالى المعين من قبل السلطان وتولية محمد على مكانه بشروطهم فقابلوه وقالوا له « لقد اخترناك برأى الجميع والعبرة برضا أهل البلاد » وأخذوا عليه العهود والمواثيق أن يسير بالعدل ، وألا يبرم أمرا الا بمشورتهم فقبل محمد على ولاية الحكم على شروطهم ونهض السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى . فألبساه خلعه الولاية[٥] وبذلك تمت مبايعة زعماء الشعب لمحمد على ، وقد أمر الزعماء بأن ينادى بذلك فى أنحاء القاهرة .

ويعتبر تولى محمد على بارادة الشعب تطورا هاما وخطيرا فى نظام الحكم فى مصر فى العصر الحديث فقد تجلت فيه سلطة الأمة ممثلة

---

(٣) مؤتمر مجمع اللغة العربية — الدورة السادسة والعشرون ١٩٥٩ — ١٩٦٠ « مجموعة البحوث والمحاضرات » بحث مقدم من الأستاذ محمد شفيق غربال تحت عنوان : « المصطلحات السياسية فى اللغة العربية » ص ١٩٥

(٤) أنظر : عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار الجزء الثالث . القاهرة . المطبعة الأميرية ص ٣٣٠ ، حيث يقول على سبيل المثال : « ما اجتمع عليه راى الجمهور من عزل الباشا » و « قيام هذا الجمهور » .

(٥) نفسه ج ٣ : المطبعة العامرة ١٣٢٢ هـ ، ص ٣٥٠

فى أشخاص زعمائها وذوى الرأى فيها فى خلع الوالى المعين من قبل السلطان العثمانى واسناد الأمر الى وال جديد ارتضاه زعماء الشعب لكى يكون حاكما على مصر ، وكان ذلك الحدث هو الأول من نوعه فى تاريخ مصر الحديث •

ويمتاز هذا التطور فى نظام الحكم بأنه لم يكن مقصورا على انتخاب زعماء الشعب لولى الأمر بل كان باشتراطهم أن يرجع اليهم فى أمور الدولة فوضعوا بذلك قاعدة الحكم الدستورى فى البلاد[٦] •

وهناك ظاهرة خطيرة فى ذلك التطور فعندما رفض الوالى المخلوع النزول من القلعة اجتمع حوالى أربعين ألف نفس من الجمهور بدار المحكمة وهى ساحة القضاء للمطالبة بنزوله أو محاربته[٧] بمعنى أن الشعب تمسك بحقه عن طريق الاحتكام الى العدالة ، وحرر نواب الشعب فى ذلك الاجتماع محضرا بعزل خورشيد وتولية محمد على مكانه[٨] •

وبما أن النظم السياسية الحديثة ترى أن من سمات النظام الجمهورى أن يتم اختيار رئيس الدولة بالانتخاب لا بالوراثة[٩] وأن يكون ذلك عن طريق الشعب أو ممثليه فانه يمكن القول بأن الطريقة التى اختار بها زعماء الشعب محمد على واليا على مصر تحمل فى ثناياها ملامح من النظام الجمهورى •

---

(٦) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، جـ ٢ ، ١٩٢٩ ، ص ٣٧١

(٧) الجبرتى : المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٣٥١

(٨) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٣٧١

(٩) د. ثروت بدوى : النظم السياسية . الكتاب الأول — تطور الفكر السياسى والنظرية العامة للنظم السياسية . القاهرة — دار النهضة العربية . الطبعة الأولى ١٩٦١ ، ص ٣٠١

وعلى كل حال فقد اندثرت هذه الفكرة قبل أن تنمو بذورها ، فقد قضى محمد على على الزعامة الشعبية وأبعدها عن الميدان ، وظل الأمر كذلك ، ولم يهتم الولاة من أسرة محمد على بتأييد الشعب المصرى الا حين تتأزم الأمور مع الباب العالى أو الدول الكبرى[١٠] .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو لماذا فضل زعماء الشعب محمد على حاكما على مصر ، ولم يفكروا فى اختيار أحد منهم لتولى هـذا المنصب ؟

الواقع ان زعماء الشعب كانوا يعتبرون الأتراك رمزا للسـلطة ، وكانوا لا يرغبون الدخول فى متاهات الحكم الذى يرون فيه مجرد أساليب للدسائس ، وهم كرجال للدين لا يفضلون دخول المعترك السـياسى وخصوصا وأنهم بعيدون عن السلطة ولا يعرفون كيف يحكمون بل كانوا يعتبرون أنفسهم رمزا للوساطة بين الشعب والحكومة فقط وأن دورهم دينى يتمثل فى نصح الحاكم لا مشاركته فى الحكم لذلك لما اتيحت لهـم فرصة اختيار أحدهم لتولى شئون الحكم فى مصر رفضوا وابتعدوا مع أنهم كانوا قادرين على الوصول الى السلطة ، ومما يؤكد ذلك أن محمد على قبل الحكم بشروطهم وأن اختياره كان عن طريقهم .

ونتيجة لاتصال مصر بأوربا فى عصر محمد على وخلفائه انتقـل الكثير من الأفكار السياسية الحديثة التى توضح العلاقة بين الحـاكم والمحكوم ، وقد تصدى رفاعة الطهطاوى للحديث عن أنواع الحكومات فكان أول من كتب باللغة العربية فى العصر الحديث عن أنواع الحكومات فى الدولة الحديثة[١١] فقد ميز بين النظام الملكى والنظام الجمهورى

---

(١٠) د. محمد مصطفى صفوت : الجمهورية الحديثة ، الاسكندرية ـ منشأة المعارف الطبعة الأولى ١٩٥٨ ، ص ١٨٩ — ١٩٠ .

(١١) د. محمود فهمى حجازى : أصول الفكر العربى الحديث عنـد الطهطاوى ، ص ٤١

تمييزا أساسيا وأوضح الفرق بينهما فى أثناء مناقشته لأحداث فرنسا عام ١٨٣٠ فقال عن الملكيين انهم « أتباع الملك القائلون بأنه ينبغى تسليم الأمر له من غير أن يعارض فيه أحد من الرعية بشىء » وقد قسم هؤلاء الى قسمين قسم يرغب فى الملكية المطلقة وآخر يريد الملكية المقيدة أما عن الجمهوريين فقال عنهم « انهم طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ، ولا حاجة الى ملك أصلا ، ولما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم وهذا هو حكم الجمهورية »[١٢] .

وبذلك حدد رفاعة أركان الجمهورية ، وهى أن يكون الحكم للشعب وبالشعب ، وبذلك تصبح الأمة مصدر السلطات كما يذكر حاليا فى الدساتير الحديثة ، وأن يكون للدولة رئيس يختاره الشعب لكى يمثله فى حكم البلاد[١٣] كما قسم رفاعة الحكومات الى أربعة أقسام ديمقراطية وارستقراطية ومونارخية ومختلطة وشرح ذلك بقوله بأن « الحكم اذا كان صادرا من غير واسطة على الملة المحكومة فالحكومة ديمقراطية يعنى جمهورية أهلية واذا كان الحكم صادرا عن عدة أحكام فى الملة مستخرجين من أكابرها وصدورها فالحكومة ارستقراطية أى صادرة عن اشراف البلاد وكبرائها وهى أيضا نوع من الجمهورية . واذا كان الحكم فى يد واحد فقط فهى مونارخية[١٤] أى واحدة الحاكم ملوكية كانت أو سلطانية وحكم الملك أو السلطان أما أن يكون مقيدا أو مطلق

---

(١٢) رفاعة رافع الطهطاوى : تخليص الابريز فى تلخيص باريز . القاهرة — وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ص ٢٥٢ .

(١٣) د. لويس عوض : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٣٢

(١٤) المونارخية Monarchie مأخوذة من الكلمتين اليونانيتين، Monos بمعنى وحيد Archein بمعنى حكم .

د. محمود فهمى حجازى : المرجع السابق . ص ٤٦

التصرف »[١٥] .

ولا تعنى كلمة الجمهورية فى حديث رفاعة مضمونها الحالى فالجمهورية أو النظام الجمهورى بالمعنى الذى عرفته أوربا فى عصر الطهطاوى كان يعنى أن السيادة فى الدولة للامة أو لجزء منها وعلى ذلك تضم الجمهورية الشكل الديمقراطى أو الشكل الارستقراطى من أشكال الحكومات بمعنى أن تكون الأمة مصدر السلطات كما هو فى الشكل الديمقراطى أو أن تكون السيادة لجزء من الأمة كما هو فى الحكومة الارستقراطية[١٦] .

وبعد رفاعة تابع المفكرون والكتاب الحديث عن الحكومات والحرية والاستبداد ، فجمال الدين الأفغانى حاول هدم نظرية حق الملوك فى السيطرة على الشعوب بقوله « الملوك يعتقدون أنه لا قوام للرعية بدون وجودهم وأنه لا غنى لها عنهم اذ هم يحفظون أموالهم ويحقنون دماءهم ويوفون لكل ذى حق حقه وينقصون للمظلوم من الظالم ويحرسون الثغور لدفع ضرر المهاجمين فيرون أن لهم بذلك حق التصرف فى أموال الرعية ودمائها ، وأنه يجب عليها طاعتهم والخضوع لسطوتهم وسلطتهم وامتثال أوامرهم واجتناب نواهيهم ، ويرمون الرعية بالتقصير فيما يجب عليها »[١٧] . وقد هاجم جمال الدين الأفغانى نظام الحكم فى مصر وعز عليه أن تكون مصر محكومة بمثل هؤلاء الحكام الذين يذلون أبنائها فاقترح على الشيخ محمد عبده قتل الخديو اسماعيل ، وقد أوضح الشيخ محمد عبده ذلك بقوله « كان الشيخ جمال الدين موافقا على الخلع فاقترح

---

(١٥) الوقائع المصرية : العدد ٦٢٣ فى غرة ربيع آخر سنة ١٢٥٨هـ ١٨٤٢ م تحت عنوان تمهيد .

(١٦) د. محمود فهمى حجازى : المرجع السابق ، ص ٤٦ — ٤٧

(١٧) مصر : فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٨ محاضرة للسيد جمال الدين الأفغانى تحت عنوان : « العلة الحقيقية لسعادة الانسان » .

على أنا أن أقتل اسماعيل ، وكان يمر بمركبته كل يوم على جسر قصر النيل ولكن كل هذا كان كلاما نتهامسه فيما بيننا وكنت أنا موافقا كل الموافقة على قتل اسماعيل ، ولكن كان ينقصنا من يقودنا فى هـــذه الحركة »[١٨] كما قابل الأفغانى قنصل فرنسا بالاسكندرية وأوضح له رغبة الحزب الوطنى والحركة الماسونية فى تنازل الخديو اسماعيـــل عن الحكم وأنهم مستعدون للقيام بأعمال هامة اذا أصر الخديو على رفـــض التنازل عن الحكم[١٩] .

ويذكر سليم عنحورى أن الافغانى كان يريد احلال حكومة جمهورية فى مصر بعد عزل اسماعيل ويرغب فى رئاستها[٢٠] .

ويذكر عرابى فى رسالة له الى بلنت Blunt أنه اقتـــرح تكوين عصبة لخلع اسماعيل ، ولكن لم يكن قد ظهر من يقود هذه الحركة، ولمـــا تم خلع اسماعيل بواسطة ضغط الدول الكبرى على الباب العـــالى زال عبء كبير ، ولكن لو كان الوطنيون هم الذين فعلوا ذلك لكانوا قد تخلصوا من أسرة محمد على بأجمعها وأعلنوا الجمهورية[٢١] .

ويتحدث سليم النقاش عن الاستبداد وأثره فى تدهور الشـــعوب الشرقية فيقول « ان من آفات الشرق العظمى وطامته الكبرى استبداد ملوكه وتحامل قوية على صعلوكه »[٢٢] .

---

(18) Blunt: Secret History of the English occupation of Egypt P 484.

(١٩) مصر : العدد ٥٢ فى ٢٧ يونيو ١٨٧٩

(٢٠) سليم عنحورى : سحر هاروت . دمشق . المطبعة الحنفيـــة ، الطبعة الأولى ١٨٨٥

(21) Blunt : Op. cit. Appendix I, P. 484.

(٢٢) العصر الجديد فى ١١ مارس ١٨٨٦ .

وميخائيل عبد السيد يفرق بين أنواع الحكومات فيذكر أن هنـاك ثلاثة أنواع منها من يكون حاكمها مطلق التصرف ، ومنها من يكون حاكمها مقيدا بقوانين أما عن الحكومة الجمهورية فيذكر أن الحكم فيها يكون بيد أشخاص ينتخبهم الأهالى(٢٣) .

وقد حفلت كتـابات يعقوب صنوع بالهجـوم على الحـكومات الاستبدادية وخصوصا استبداد الخديو اسماعيل الذى لقبه بشـيخ الحارة الظالم(٢٤) كما قد حفلت كتاباته بالدعوة الى الجمهورية .

أما أديب اسحق فقد حمل ملوك الشرق أسباب ما تعانيه بلادهم من تدهور بقوله « ان استبداد ملوك الشرق واستئثارهم بالمنافع هو العلة الحقيقية فى سقوط دولهم واختلال مواردها وتلاشى أحوالها(٢٥) .

كما ذكر أنه رغم تهافت ولاة الشرق على الاستبداد فانهـم يتظاهرون بالحرية(٢٦) ثم أكد أن حل الأزمات التى يعانى منها الشرقيون تكمن فى القضاء على الاستبداد .

وبعد تنكر الخديو توفيق لوعوده التى كان قد صرح بها للافغانى وكمم الأفواه كتب أديب اسحق مقالا ذكر فيه أنه لا سبيل للقضاء على ما حدث الا بالثورة فقال « اما أن يبدد الشرق بأنوار الحرية ظلمـات الظلم ويقطع بسيوف العزم علائق الاستبداد ويهدم بأيدى العلم سجون

---

(٢٣) الوطن : فى ٧ سبتمبر ١٨٧٨

(٢٤) أبو نظارة : فى ١٧ اغسطس ١٨٧٨

(٢٥) مصر : فى ٣١ يوليه ١٨٧٩ تحت عنوان : (آثار الاسـتبداد فى الدول الشرقية عموما والدولة العثمانية خصوصا) .

(٢٦) مصر : فى ١٣ يونيـه ١٨٧٧ تحت عنوان (القـرن التاسع عشر) .

الاستعباد .. واما أن يستمر على حاله راضيا بوجود يشبه العدم »[٢٧].

أما الشيخ محمد عبده فقد تميز تأفكاره بالاعتدال ، والدعوة الى التدرج فى الاصلاح فرأى أن أفضل نظام للحكم هو الحكم الاستبدادى العادل ، وكان خير مثال عنده لذلك هو رياض باشا[٢٨] كما ذكر أن نظام الحكم الذى يصلح لبلد ما قد لا يصلح لبلد آخر ، وتأكيدا على ذلك أجرى مقارنة بين نظام الحكم الجمهورى فى الولايات المتحدة ونظام الحكم فى أفغانستان فقال « اننا نستحسن حالة الحكومة الجمهورية فى أمريكا واعتدال أحكامها والحرية التامة فى الانتخابات العمومية فى رؤساء جمهورياتها وأعضاء نوابها ومجالسها وما شاكل ذلك ، ونعرف مقدار السعادة التى نالها الأهالى فى تلك الحالة ، ونعلم أن هذه السعادة انما أتت لهم من كون أفراد الأمة هم الحاكمين فى مصالحهم بأنفسهم لأنهم أرباب الانتخاب ، وانما رؤساء الجمهوريات وأعضاء المجالس نواب عنهم فى حفظ تلك المصالح والحقوق التى رأوها لأنفسهم وتتشوق النفوس الحرة أن تكون على مثل هذه الحالة الجليلة »[٢٩] أما عن أحوال أفغانستان فقد قارن بينها وبين الأحوال فى الولايات المتحدة فقال « لكننا لا نستحسن أن تكون تلك الحالة بعينها لأفغانستان مثلا حال كونها على ما تعهد من الخشونة فانه لو فوض أمر المصالح الى الأهالى لرأيت كل شخص له مصلحة خاصة به لا يرى سواها ، فلا يمكن الاتفاق على نظام عام .. ولو وكل اليهم انتخاب رئيس الحكومة لانتخبت كل قبيلة رئيسا منها ، ثم يقع الهرج بين الرؤساء »[٣٠] .

---

(٢٧) مصر : فى ٢٤ اكتوبر ١٨٧٩ تحت عنوان (مستقبل الشرق) .

(٢٨) د. عثمان أمين : رائد الفكر المصرى الامام محمد عبده . القاهرة — الأنجلو المصرية . الطبعة الثانية ١٩٦٥ ، ص ٢٢١

(٢٩) الوقائع المصرية : العدد ١٠٧٩ فى ٥ جمادى الأولى ١٢٩٨ الموافق ٤ ابريل ١٨٨١ تحت عنوان : « خطأ العقلاء » .

(٣٠) نفسه .

وقد أوضح أن حال أفغانستان هو مثل حال الأمم التى تعودت أن يمسك زمامها ملك أو أمير يدير أعمالها دون أن يكون لها دخل فى رؤية مصالحها[٣١] كما طالب الشيخ محمد عبده بعـدم التدخل فى أعمـال النظارات وفى ادارة الأوقاف والأزهر[٣٢] .

وعلى كل حال فاننا نرى أنه بالرغم من أن زعماء الاصلاح فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم يكن لديهم خطة واضـحة لقيام حكم جمهورى فى مصر فان هجومهم على النظم المستبدة كان يعنى تفضيلهم للنظام الجمهورى .

ولمـا قامت الثورة العرابية حاولت الوصول الى غرضين وهما :

١ — تقييد سلطة الخديـو .

٢ — استبعاد النفوذ الأجنبى .

فالمواجهة التى تمت بين عرابى والخديو فى ساحة عابدين دلت على الرغبة الملحة لدى جماهير الشعب المصرى للتخلص من الحكم الاستبدادى واقامة حكم وطنى يرعى مصالح الشعب ويحقق أمانيه ، ففى ساحة عابدين (ميدان الجمهورية الآن) واجه عرابى الخديو بمطالب الشعب فرد عليه الخديو بقوله أنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى ، وما أنتم الا عبيد احساناتنا فرد عليه عرابى « لقد خلقنا الله أحرارا ، ولم يخلقنا تراثا وعقارا فو الله الذى لا اله الا هو أننا سوف لا نورث بعد اليوم » وكان ضمن مطالب العرابيين فى عابدين اقامة مجلس للنواب بقصد تقييد سلطة الخديو .

---

(٣١) الوقائع المصرية — العدد السابق .

(٣٢) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام ، جـ ١ ، ص ٨٩٩

كما عارض العرابيون الكثير من القرارات التى أصدرها الخديو ، وكان من ضمن أفكارهم طرد الخديو وذريته ه نمصر[٣٣] ، ولكن هل يعنى هذا أن العرابيين فكروا فى اقامة نظام جمهورى محل النظـام الخديوى •

الواقع أنه قد دار نقاش بين العرابيين حول أنواع الحـكومات وأساليبها والأسلوب الملائم لحكم مصر ، وكان النظام الجمهورى هـو المفضل لدى معظمهم فكانوا « يحلمون برئيس للجمهورية ينتخبه مجلس شورى النواب أو على الأقل بتعيين مجلس للوصاية يرأسه البـارودى وعرابى ليتولى الحكم باسم الأمير عباس الابن القاصر لتوفيق »[٣٤] ولكن هذه الفكرة لم تلق تأييدا كافيا من العلماء والكثير من المسـلمين خشية فصل الدين عن الدولة ، وتصورهم أن معنى اقامة الجمهورية هو الانفصال عن الدولة العثمانية التى تعتبر من وجهة نظرهم رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا[٣٥] ويوضح ذلك ما ذكره محمود سامى البارودى فى اجتماع للعرابيين بمنزل حسن موسى العقاد « لقد كنا نرمى منـذ بداية حركتنا الى قلب مصر الى جمهورية مثل سويسرا ولكننا وجـدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم ، ومع ذلك فسنجتهد فى جعل مصر جمهورية قبل أن نموت »[٣٦] •

---

(33) F.O. 407/22 Inclosure in No. 589, Memorandum by Dervish Pasha.

(٣٤) د. احمـد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسـألة المصرية . القاهرة — دار المعارف ١٩٦٠ ، ص ٢٠٥

(٣٥) الخلافة كما حددها فقهاء المسلمين موضوعة لحراسـة الدين والدنيا بمعنى ان خليفة المسلمين هو المسئول الدينى والسياسى عنهم .
المـاوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية .

(36) Blunt : Op. cit. P. 344.

ولم يجد العرابيون أيضا تأييدا كافيا من النواب فى وجوب خلع الخديو فعندما اجتمع مجلس النواب فى منزل سلطان باشا ، وطالب عرابى بخلع الخديو[٣٧] وختم خطبته « من كان معنا فليقم واقفا ومن لم يوافق على عزل الخديو فليبق جالسا » حدثت ضجة كبيرة فى المكان ، ووقف الضباط ولكن معظم النواب لم يقفوا فتهددهم الميرالاى محمد عبيد بالسيف ، ومع ذلك ظلوا جالسين مما يوضح أن معظم النواب لم يوافقوا عرابى على خلع الخديو[٣٨] .

لقد خشى العرابيون مفاجأة الرأى العام بنظام لم يستعد له ، ومع ذلك فقد كانت هناك بوادر محاولات للتخلص من الخديو والأمثلة التالية توضح ذلك :

١ — فى أثناء الاستعدادات للقيام بمظاهرة عابدين يذكر « سليم النقاش » أنه حينما بلغ عبد العال حلمى حكمدار الآلاى السودانى خبر ذهاب الخديو الى القلعة كى يثنى حاميتها عن الاشتراك فى مظاهرة عابدين ، جمع عساكره ، وتوجه بهم اليها ودخلها ، ولما لم يجد الخديو تأسف ورجع بالآلاى قاصدا عابدين[٣٩] .

ان ما ذكره النقاش يضع علامة استفهام على تأسف عبد العال حلمى لعدم وجود الخديو بعد أن حاصر القلعة بجنوده .

٢ — تهديد عرابى بمحاصرة سراى الاسماعيلية المقيم به الخديو اذا لم يأمر برجوعه الى نظارة الجهادية[٤٠] .

---

(٣٧) سليم النقاش : مصر للمصريين ، جـ ٧ ، ص ٦٢ . محضر استجواب عبد العال حلمى .

(٣٨) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، ص ٢٨٠ .

(٣٩) سليم النقاش : المرجع السابق ، الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٤٠) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

٣ ـ محاولة العرابيين الحصول على موافقة مجلس النـــواب بعزل الخديو[٤١] .

٤ ـ قول بعض الزعماء « اعزلوا الخديو الذى دعا الأجانب للتدخل فى أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم »[٤٢] .

٥ ـ مطالبة عبد الله النديم خطيب الثورة بالتخلص من أسرة محمد على ، وبثه فكرة الجمهورية فى عقول الشباب[٤٣] .

٦ ـ عثر ضمن الأوراق التى ضبطت لدى عرابى على صيغة سؤال مضمونه استفتاء العلماء فى جواز عزل الخديو ونصه كالتالى :

ما القول فى حاكم مولى من طرف سلطان المسلمين على أن يعدل فى الناس ويقضى بأحكام الله فنقض العهد وأحدث الفتن بين المسلمين وشق عصاهم ثم انتهى به الأمر الى أن اختار ولاية غير المؤمنين على ولاية المؤمنين وطلب من الأمم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم فى بلاد حكومته الاسلامية ، وحمل رعاياه على أن يدينوا ويخضعوا لتلك القوة الأجنبية وبذل عنايته فى المدافعة عنها ، ولما دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك أبى وامتنع وأصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة فهل يجوز شرعا أن يبقى هذا الحاكم حاكما حتى يمكن قوة الأجانب من السلطة الاسلامية أو يتعين فى هذه الحالة عزله واقامة بديل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه[٤٤] .

---

(٤١) سليم النقاش : المرجع السابق ، جـ ٧ ، ص ٩٢

(٤٢) احمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار . مخطوط . دار الكتب المصرية ، ص ٢٦٨

(43) Blunt : Op. cit. P. 347.

(٤٤) دار الوثائق : محافظ الثورة العرابية ـ محفظة رقم ٨ ملف ٢١٢ محضر استجواب احمد عرابى .

٧ — حدث فى اليوم التالى لضرب الاسكندرية أن أمر عرابى طلبة باشا بمحاصرة قصر الرمل الموجــود به الخديو بجنود من الفرســان والمشاه[٤٥] بحيث يمنع دخول أحد اليه أو خروج أحد منه ثم القبض على الخديو ، وارساله الى القاهرة خشية التجائه الى الانجليز[٤٦] مما دفع الخديو الى ارسال وفد الى عرابى[٤٧] لمعرفة أسباب الحصار والمطالبــة بانهائه ، ولم يوافق عرابى الا بعد الحاح الوفد عليه وتكرار الرجاء[٤٨] والحاح ياور درويش باشا .

٨ — ان دعوة عرابى الى عقد جمعية عمومية من كافــة طوائف الشعب ومنهم شيخ الاسلام والقاضى والمفتى ووكلاء الدواوين والمديرين وقضاة الأقاليم وأعيان التجار وكثير م نأعضاء مجلس النواب وغيرهم من أعيان وعمد البلاد للنظر فى أحوال البلاد[٤٩] ومناقشة الموقف بعــد اتضاح موقف الخديو فى الانحياز للانجليــز وانعقاد هذه الجمعيــة واصدار قرارات بتوقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظارة الموجودين

---

(٤٥) محافظ الثورة العرابية — محفظة رقم ١٩ ملف رقم ٩٦ شهادة سليمان اباظة امام قومسيون التحقيق بتاريخ ١٣ اكتوبر ١٨٨٢ ، وانظر ايضا محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٩٩ استجواب البكباشى محمد منيب .

(٤٦) احمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ص ١٦٧

(٤٧) كان الوفد مكونا من سلطان باشا ، وحسن الشريعى وسليمان اباظة وياوران الخديو وياوران درويش باشا .

انظر : سليم النقاش : المرجع السابق ، ج ٧ ، ص ١٢٧

(٤٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ ملف ٩٦ شــهادة سليمان اباظة باشا امام قومسيون التحقيق فى ١٣ اكتوبر ١٨٨٢

والجدير بالذكر أن سليمان اباظة هــذا كان ضمن اعضاء الوفــد الذى ارسله الخديو لعرابى لفك الحصار .

(٤٩) محافظ الثــورة العرابية — محفظة رقم ٨ ملــف ٢١٢ محضر استجواب احمد عرابى .

معه وخلع طاعته وترتيب مجلس اداري للنظر في ادارة شئون البلاد[٥٠] ان دعوته تلك تعتبر فكرة جريئة ذكرها عرابي بأنها « عبارة عن جمهورية مؤقتة الى أن تنقشع سحب المصائب المتكاثفة على مصر »[٥١] .

٩ — تحرير محاضر بعزل الخـديو وتختيم الأهالي والعلمـاء عليهـا[٥٢] .

١٠ — قول محمو دسامي البارودي « ان الخديو لازم يأخذ شنتته ويتوجه للوقاندة شبت[٥٣] فانه عزل »[٥٤] .

ومما سبق يتضح أن فكرة عزل الخديو ، واقامة الجمهورية كانت واردة ضمن أفكار العرابيين .

لقد كان قادة ومفكرو الثورة العرابية يكرهون من أعماق قلوبهم جميع أفراد الأسرة الحاكمة فالشيخ محمد عبده كان يعتقد أن هـــذه الأسرة قد أساءت لمصر اساءة شديدة وأنه من الخير التخلص منهـا ، وقد نصح زعماء الحزب العسكري بضرورة الفتك بالخديو والتخلص

---

(٥٠) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٤١ تحت عنوان صورة القرار المعطى من الأمة المصرية بديوان الداخلية في ٢٩ يوليو ١٨٨٢

(٥١) مجلة الهلال : عدد مارس ١٩٧١ ، ص ٧٧ تحت عنـوان : « وثائق جديدة وخطيرة عن الثورة العرابية حصلت عليها من باريس » (فريدة مرعى) وعلق عليها د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . وثيقة تحت عنوان رسالة من عرابي الى يعقوب صنوع .

(٥٢) محافظ الثورة العرابية . محفظـة رقم ٨ ملف ٢١٢ محضر استجواب احمد عرابي .

(٥٣) يقصد لوكاندة شبرد .

(٥٤) اعترف احمد رفعت في محضر استجوابه بأن البارودي قال ذلك سليم النقاش : المرجع السابق ، ج ٧ استجواب احمد رفعت .

منه[٥٥] وقد سار على منوال الشيخ محمد عبده عبد الله النديم[٥٦] .
أما عرابى فلم يكن يمدح من أسرة محمد على سوى سعيد باشا[٥٧] ،
وكان يتحين الظروف المواتية لاعلان الجمهورية[٥٨] فصرح بما معناه
« ان القوة فى يدنا والعلماء والأعيان ومشايخ العربان يعضدوننا ، ولا
مندوحة للخديو عن اجابة طلبنا فان لم يفعل خلعناه وأقمنا حكومة
جمهورية مستقلة[٥٩] .

ومع ذلك فالسؤال الذى يطرح نفسه هو هل كان غرض العرابيين
الانفصال عن تركيا والاستقلال الفعلى واقامة نظام جمهورى بمعناه
المعروف أم أن هدفهم كان الحصول على السلطة وادارة زمام الحكم
فى ظل السيادة العثمانية أو خلع الخديو وتولية البرنس حليم
مكانه[٦٠] ؟

---

(٥٥) محافظ الثورة العرابيــة . محفظة رقم ١٩ دوسيه ٨٩ — استجواب سعيد البستانى المترجم بقلم المطبوعات .

(٥٦) يعقوب صنوع : أبو نظارة زرقاء — باريس فى ٣ فبراير ١٨٨٢

(٥٧) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة . المجلد الثامن عشر — الجزء الأول مايو ١٩٥٦ مقال للدكتور عبد اللطيف حمزة تحت عنوان : « العقدة الشركسية » .

(٥٨) مجلة الهلال عدد مارس ١٩٧١ ، ص ٧٧ تحت عنوان وثائق جديدة وخطيرة عن الثورة العرابيــة . رسالة من عرابى الى يعقوب صنوع .

(٥٩) محمد رشيد رضا : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢١١

(٦٠) البرنس حليم هو الأمير محمد بن عبد الحليم بن محمد على الكبير ، وكان بحسب فرمان الوراثة القديم أحق بالعرش من الخديو توفيق لأنه أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سنا ، ولكن بتبدل هذا النظام فى عهد اسماعيل بعد صدور فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ اصبح العرش لتوفيق .

انظر : عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٩٦

ان الوثائق والمراجع التى بين أيدينا لم توضح شيئا بالنسبة للجزء الأول من السؤال ، وان كنا نرى أن فكرة العرابيين للتخلص من السيادة العثمانية فى ذلك الوقت لم تكن واردة فى اذهان الكثيرين منهم وان كان بعضهم يرى الاعتماد على السلطنة العثمانية لتحقيق أهدافهم الى أن يحين الوقت لاعلان الجمهورية[٦١] وقد أوضح يعقوب صنوع ذلك بقوله « تبين لى أيضا أن أفكار جمهور من الوطنيين خلع الأمة الحاكمة أعنى الخديو وقومه ، وجعل مصر حكومة جمهورية تجرى بمقتضى قانون الجمهوريات الحرة ، وتكون تحت سيادة الدولة العلية وتنزع عموم الأجانب من دوائر حكومتها وتستمر فى اصلاح شئونها »[٦٢] .

أما عن فكرة خلع الخديو توفيق واحلال البرنس حليم مكانه فقد كانت هناك اتصالات بخصوص ذلك حيث حاول البرنس حليم الاتصال بعرابى وبقواد آلايات الجيش عن طريق حسن موسى العقاد[٦٣] وكان حليم يحاول الحصول على « التماس من الأمة بخلع الخديو لعدم كفاءته » وفى سبيل ذلك حاول التقرب من العرابيين حتى يصل على اكتافهم الى الحكم وكان يروج له بين أوساطهم يعقوب صنوع وعبد السلام المويلحى حتى أصبحت مجالس الناس تفيض بهذا الحديث، ووصل الأمر بأن جاهر بعض الزعماء برغبتهم فى خلع الخديو وتعيين البرنس حليم مكانه[٦٤] غير أن عرابى لم يرتبط بأى صلات معه[٦٥] بل

---

(61) Blunt : Op. cit. P. 344.

(٦٢) أبو نظارة زرقاء فى فبراير ١٨٨٢

(٦٣) دار الوثائق . ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ — برقية من الخديو الى ثابت باشا فى ٣ فبراير ١٨٨٢

(٦٤) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، ص ٢٦٧

(٦٥) سليم خليل النقاش : المرجع السابق ، ج ٧ ص ٣٠ ، ١١٦ ، ١٣٤ — ١٣٧ ، ١٨٥ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٨

أنه عندما تكلم البعض مع عرابى فى ذلك الموضوع « صرح غاضبا بأنه من الواجب التخلص من أسرة محمد على بأكملها »[٦٦] .

ولـمـا كانت انجلترا تخشى أن يشرف المصريون على شئون بلادهم بأنفسهم ، ولما كانت كذلك تخشى على مصالحها المالية فقد أسرعت الى التدخل لمناصرة الخديو على العرابيين ، واستخدمت فى ذلك القـــوة العسكرية ، مما كان له أثره فى القضاء على الثورة العرابية ، وتغيير أحوال البلاد بحيث لم تعد سلطة الخديو مقيدة بالباب العالى بقدر ما هو مجرد ستار يحكم من ورائه الانجليز ، ففقد الخديو ما كان له من سلطات منحتها اياه الفرمانات العثمانية .

---

(٦٦) الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٦٤

الفصل الثانى

فكرة الجمهورية فى مصر

من الاحتلال الانجليزى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

لم تخمد فكرة الحديث عن الجمهورية فى ظل الاحتلال الانجليزى لمصر ، فقد تحدثت جريدة « المؤيد » عنها فى سياق حديثها عن الملكية فقالت عن النظام الجمهورى أنه غريزة كامنة فى طبع الانسان لأنه يعنى حكم الانسان لنفسه بنفسه ، ولا يحركها الا ظلم الملوك ، ثم أوضحت صلاحية كل من الحكم الجمهورى والملكى فقالت ان النظام الجمهورى يكون صالحا للامة أحيانا ، والنظام الملكى يكون صالحا أحيانا أخرى ، فالجمهورية تكون صالحة للامة اذا أخذت حقها من السلطة ، ونجحت فى تنظيم الأحوال الداخلية فى بلادها ، وتكون وبالا على الأمة اذا انقسمت السلطة فيها واختلفت الأهواء[١] . وقد ضربت المؤيد مثلا لذلك بما حدث لفرنسا عندما وقعت فى قبضة الكومون[٢] .

---

(١) المؤيد : العدد ١٩ من السنة الأولى فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨٩ تحت عنوان « الملك والجمهورية » .

(٢) ابان حصـــار الألمـــان لباريس قامت حكومة جديدة فى هـــذه المدينة تتألف من الطبقة العاملة والعناصر الجمهورية من الطبقة الوسطى أطلق عليها كومون باريس ، ويعتبر المؤرخون هـــذه الحكومة أول محاولة فى التاريخ الحديث لاقامة حكومة اشتراكية بأســـلوب الفهم المـــاركسى للاشتراكية .

د. محمد انيس : محاضرات فى تاريخ اوربا المعاصر .

كما كتب محمود فهمى المهندس أحد قواد الثـورة العرابية أثناء تواجده فى منفاه بجزيرة سيلان عن الجمهورية فى سياق التفرقة بين الحكومات فقال « انقسمت الممالك الى حكومات ملكية وجمهورية ... وأما الحكومة الجمهورية فهى نظام تنحصر فيه السلطة والسيادة فى رجال ممتازين من الأمة[٣] كما أوضح أن السلطة المنفذة فى الجمهورية تكون بأيدى حكومة منتخبة[٤] » .

ولـما تولى الخديو عباس الثانى أريكة الخديوية فى يناير ١٨٩٢ وقرب اليه بعض الوطنيين ومنهم الشيخ على يوسف ، والشيخ محمد عبده ومصطفى كامل وغيرهم كان الشيخ على يوسف يخشى على مركزه لدى الخديو خصوصا بعد تقرب الشيخ محمد عبده من عباس الثانى ، فحاول الوقيعة بينهما بأن اتهم الشيخ محمد عبده بعدم الاخلاص للخديو وبأنه « يكره أسرة محمد على ، ويؤلف عصبية فى مصر لنزع الامارة تكون بأيدى حكومة منتخبة »[٤] .

وظلت ارهاصات فكرة الجمهورية تراود بعض الكتاب فيتحدثون عنهـا أحيانا بأسلوب رمزى أو فى سياق التفرقة بين الحكومات ، كما استعملها البعض للتقرب من الأسرة الحاكمة والوقيعة بين الخديو وبعض الوطنيين حتى جاء عام ١٩٠٧ فخرجت الفكرة فى حيز النظرية الى حيز التطبيق ، وذلك بالدعوة لاقامة حزب يدعو الى قيام الجمهورية علانية . ففى ديسمبر ١٩٠٧ طرح محمد غانم أول داعية لقيام حزب جمهورى فى مصر فكرة اقامة جمهورية لتكون بديلا عن الخديوية ، وعبر عن ذلك فى مقالاته التى نشرتها له جريدتا الأخبار والاحرار والتى أوضح فيهـا

---

(٣) محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم واخبـار الأوائل والأواخر ، ج ١ ، ص ٨

(٤) نفسـه .

(٥) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام ، ج ١ ، ص ٥٧٤

أهمية تكوين حكومة جمهورية تجعل سيادة الأمة فى وادى النيل مصدراً لكل سيادة[٦] فذكر أن « الجمهورية هى الحكومة الطبيعية للبشر »[٧] كما أوضح بأن مصر خليقة بأن « تجعل خاتمة حياتها السياسية الطموح الى الحكم الجمهورى ، والسعى الى تحقيقه بالنفس والنفيس ، وأن تجعل هذا لديها غرض الأغراض وغاية الغايات »[٨] وتنبأ بسقـــوط الخديوية وقيام الجمهورية على انقاضها فقال « ان من تأمل الحــكومة الحاضرة فى مصر ، وأمعن فى هيئتها ومد فكره الى غاية نظامهـــا فى المستقبل أدرك أنها آيلة لا محالة الى الحكومة الجمهورية الثابتة الدعائم المتينة الأركان »[٩] وناشد المصريين بالعمل على الدعوة الى بث فــكرة الجمهورية فقال « الدعوة الى الجمهورية ، والعمل لبلوغ هذا القصـــد العالى بجميع الوسائل الشرعية واجبان مفروضان على كل مصرى يشعر بالوطنية الحقة ، ويسعى لرفع منار أمته بين الشعوب الحية »[١٠] كما ذكر « أنه يتحتم على كل مصرى أن يسعى فى طلب الحكم الجمهورى لبلاده بقلمه ولسانه ، وما له ضمن دائرة القانون ، والا كان جاهـــلا بحقيقة معنى الوطنية »[١١] ثم وضح مزايا قيام الجمهورية بقوله ان « الجمهورية معناها أن تختار الأمة رئيسا عليها ممن هم أحق بالحــكم

---

(٦) الأخبـــار : العدد ٢٥٢ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ مقال لمحمد غانم تحت عنوان « الحزب الجمهورى — سيادة الأمة مصدر كل سيادة » .

(٧) الأخبار : العدد ٢٥٧ فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٧ مقال لمحمـــد غانم تحت عنوان « الحزب الجمهورى — سيادة الأمة بتمام استقلالها » .

(٨) الأخبار : العـــدد ٢٥٢ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ مقال لمحمد غانم تحت عنوان « الحزب الجمهورى — سيادة الأمة مصدر كل سيادة » .

(٩) نفســـه .

(١٠) نفســـه .

(١١) نفســـه .

فيها كفاءة واستعدادا »[١٢] وان الحكومة الجمهورية هى أقرب الحكومات الى مبادىء العدل والانصاف وأكثرها مراعاة لكرامة الانسان[١٣] .

وقد هاجم محمد غانم معظم الأحزاب لأنها لا تطالب بالاستقلال التام لمصر وذكر أن « الجمهورية لا تكون الا مع الاستقلال التام ، وهى أقصى أمانى الأمم الحية ، وأعز ما تصبو اليه نفوس أبنائها ، ولـــذا يجب على الانسان الحى أن ينشد لوطنه الاستقلال التـــام من أبوابه الشرعية بكل ما فى وسعه ، ويجب عليه أن يسعى الى ذلك باخـــلاص وبلا رياء »[١٤] .

ولقد رحبت جريدة الأخبار بقيام هذا الحزب ، وتمنت له التقدم والفلاح[١٥] وناشدت أعضاءه ضرورة تحمل العقبات التى ســتواجه الحزب ، والتى تجعل نجاحه بعيدا ، ومن هذه العقبات جهل العــامة فى مصر ، وارتباط أصحاب القوة والجاه بالخديوية وتأييدهم لها[١٦] .

ومن الواضح أن محمد غانم كان من مجموعة المثقفين الذين تأثروا بثقافة الثورة الفرنسية ، ويظهر ذلك واضحا فى اعجابه بالجمهــورية الفرنسية التى وصفها بأنها « أرقى نوع فى حكومات العالم »[١٧] كما

---

(١٢) الأخبار : العدد ٢٥٧ فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٧ مقال لمحمد غانم تحت عنوان « الحزب الجمهورى — سيادة الأمة بتمام استقلالها » .

(١٣) الأخبار : العــدد ٢٣٩ فى ٧ ديسمبر ١٩٠٧ تحت عنوان : « الجمهورية فى مصر — الآباء يغرسون والأبناء يستثمرون » .

(١٤) الأخبار : العدد ٢٥٧ فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٧ مقال لمحمد غانم تحت عنوان « الحزب الجمهورى — سيادة الأمة بتمام استقلالها » .

(١٥) الأخبار : العدد ٢٣٩ فى ٧ ديسمبر تحت عنوان « الجمهورية فى مصر — الآباء يغرسون والأبناء يستثمرون » .

(١٦) نفســـه .

(١٧) الأحرار : العدد الرابع فى ٤ ابريل ١٩٠٨ مقال لمحمــد غانم تحت عنوان « اين جريدة الأمة » .

يظهر فى تركيزه على ضرورة تكوين « حكومة جمهورية تجعل سيادة الأمة فى وادى النيل مصدرا لكل سيادة فيه »[١٨] ومطالبته كل المصريين بالدعوة اليها[١٩] ، واصراره على ضرورة قيامها فقد أوضح أن خير أنواع الحكم للمصريين هو الجمهورية بقوله « ان خير هيئة حاكمة لمصر ترضى الجميع ، ويسعى اليها الجميع هى الجمهورية بلا منازع »[٢٠] .

وقد ردد محمد غانم شعار الثورة الفرنسية « حرية — أخاء — مساواة » وذكر أن هذه الكلمات الثلاث يجمعها لفظ الجمهورية[٢١] ، كما احتفل حزبه بيوم ١٤ يوليو الذى تحتفل به الجالية الفرنسية فى مصر ، وحث المصريين على الاشتراك فى الحفل الذى تقيمه الجالية الفرنسية فى حديقة الأزبكية احتفالا باحياء ذكرى عيد الجمهورية الفرنسية[٢٢] .

ويتضح من كتابات محمد غانم أنه كان شديد العداء لأسرة محمد على فكتب فى جريدة الأحرار عدة مقالات منها مقال تحت عنوان « صحيفة سوداء من فظائع الاستبداد »[٢٣] وضح فيه مآسى أسرة محمد على فى مصر ، كما كتب مقالا آخر تحت عنوان « الحزب الجمهورى — مواضع النقض من خطبة البرنس حيدر »[٢٤] رد فيه على خطاب البرنس حيدر الذى ألقاه فى نادى المدارس العليا ، وأشاد فيه

---

(١٨) الاخبار : العدد ٢٥٢ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧

(١٩) نفســه .

(٢٠) الأحرار : العدد ١٠ فى ١٦ مايو ١٩٠٨ تحت عنوان « مصير مصر للجمهورية لا محالة » .

(٢١) الأحــرار : العــدد ١١ فى ٢٣ مايو ١٩٠٨ تحت عنوان : « الجمهورية — الجمهورية » .

(٢٢) نفســه .

(٢٣) الأحرار : العدد ١٦ فى ٢١ يونيو ١٩٠٨

(٢٤) الأحرار : العدد ٧ فى ٢٥ ابريل ١٩٠٨

بمنجزات محمد على فى مصر فقال بأن التاريخ يشهد أن محمد على « كان حاكما ظالما »[٢٥] وأن همه كان فى جميع أعماله طلب المنفعة لشخصه ، وحصر الملك والثروة فى ذريته[٢٦] وطالب الطلاب بقراءة تاريخ الجبرتى حيث يشتمل على « أصدق الأخبار عن سيرة محمد على وأعمال حكومته »[٢٧] كما ذكر أن الجبرتى كان قد وضع عن أعمال محمد على كتبا غير « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » امتلأت بالفظائع ، ولكى يتخلص محمد على من فضائحه أمام التاريخ أحرق هذه الكتب[٢٨].

ولكى يجذب محمد غانم جماهير الناس حول فكرته عن الجمهورية ويقربها الى عقولهم أوضح لهم أن النظام الجمهورى شبيه بنظام الشورى فى الاسلام وأن مبادىء الجمهورية هى المبادىء التى سارت عليها الحكومات الاسلامية من قبل لأنها عبارة عن صورة مصغرة « لهيئة الحكومة الشورية فى الاسلام »[٢٩] .

كما أوضح أن الجمهورية هى الحكومة الطبيعية للبشر لذلك اختارها الاسلام منذ ظهورها وسار عليها[٣٠] وذكر أن « الجمهورية الاسلامية تفضل الجمهورية الأوربية حرية وعدلا[٣١] .

أما عن موقف الحزب الجمهورى من العدالة الاجتماعية فيتضح من

---

(٢٥) الأحرار : المقال السابق .
(٢٦) نفسه .
(٢٧) نفسه .
(٢٨) نفسه .
(٢٩) الأحرار : العدد التاسع فى ٩ مايو ١٩٠٨ تحت عنوان « الجمهورية والشورى فى الاسلام » .
(٣٠) الأخبار : العدد ٢٥٧ فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٧ تحت عنوان « الحزب الجمهورى — سيادة الأمة بتمام استقلالها » .
(٣١) الأحرار : العدد التاسع فى ٩ مايو ١٩٠٨ تحت عنوان « الجمهورية والشورى فى الاسلام » .

كتابات محمد غانم مهاجمته للاعيان والأمراء موضحا أنهم يعيشون عالة على الأمة ويستولون على ثمرة عرق الفلاح المسكين فذكر فى رثائه لقاسم أمين « ولو قيل لنا افدوه لفديناه بألف أمير من هؤلاء البرنسات الذين يعيشون من مال الأمة عالة عليها وحملا ثقيلا على أبنائها يأخذون من أموالها الملايين من الجنيهات لينفقوها فى ملاهى باريز وملاعب مونت كارلو وغيرها على الخمور والنساء والميسر والعربات المتنوعة »(٣٢) كما أوضح أن ما ينفقه هؤلاء من أموال هو ثمرة كد الفلاح المصرى وعرقه فقال « لو علموا أن ذلك الفلاح المسكين الواقف فى جوف الصعيد تحت نار الشمس فى الصيف الهجير يتصبب عرقا من الجهد فى العمل ... ويفنى قواه نصبا وجوعا ليجمع لحضراتهم الذهب ، ويرسله لهم بالقناطير فيصرفوه فى لهوهم وشهواتهم لراقبوا الله فى هذه الأمة المسكينة التى اساءوا اليها بقدر ما أحسنت اليهم »(٣٣) .

أما عن موقف الحزب الجمهورى من الأحزاب الأخرى فانه يرى أن حزب الأمة هو أقرب الأحزاب الى الجمهورية وقد أوضح محمد غانم ذلك بقوله « ان حزب الأمة والحزب الجمهورى هما فى الحقيقة حزب واحد لا يختلفان عن بعضهما فى غير التسمية فكل منهما يقول بسلطة الأمة ، وأوسع معانى هذه السلطة ما كان مشخصا فى الهيئة الجمهورية »(٣٤) وأن الحزب الجمهورى لا يعترف سوى بحزب الأمة ، ومع ذلك فانه ينتقد أعضاء هذا الحزب لعدم اعلان ذلك صراحة فيقول « أن حزب الأمة ينادى بالجمهورية بضميره ، وينكرها بلسانه ، ويقرر

---

(٣٢) الأحرار : العدد الثامن فى ٢ مايو ١٩٠٨ تحت عنوان : « رثاء الحزب الجمهورى » .

(٣٣) نفسه .

(٣٤) الأحرار : العدد الرابع فى ٤ أبريل ١٩٠٨ مقال لمحمد غانم تحت عنوان « أين جريدة الأمة » .

معظم المبادىء الاساسية التى قررها الحزب الجمهـورى ويعطيها من الأسماء ما شاء »[٣٥] .

وعلى الرغم من أن الحزب الجمهورى هاجم بعض آراء لطـفى السيد وحزب الأمة لتحرجهما فى مسألة الاستقلال التام والاسـتقلال الكامل فانه أعلن أن نفوس أعضاء حزب الأمة وقلوبهم ترقص طـربا لذكر الجمهورية[٣٦] .

أما عن الحزب الوطنى فيذكر محمد غانم أن سياسة مصطفى كامل كانت سياسة الوطنى المخلص الذى ينشد لوطنه الاسـتقلال التـام ، والذى كان يرغب فى أن يرى مصر جمهورية قائمة بذاتها يوما ما ، ولكن ظروف مصر السياسية حالت دون أن يجاهر برأيه مرة واحدة خوفا من أن يفقد الحزب الجزء الأعظ ممن القوة الوطنية التى كان يسـتند اليهـا[٣٧] .

والجدير بالذكر أن محمد غانم لم يكن وحده الذى أوضح رغبـة مصطفى كامل فى النظام الجمهورى فان جريدة المؤيد لسان حال حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية قد لمحت الى ذلك بقولها « ان مصطفى كامل كان يخاف أعضاء الحزب الجمهـورى ويحذرهم أكثر مما يخـاف سواهم من خصومه اذ اشتهر من سنوات عديدة أن غاية ما يسعى اليه هو أن يكون الرئيس للجمهورية المصرية الجديدة »[٣٨] .

---

(٣٥) الأحرار : العدد الحادى عشر بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٠٨ مقـال لمحمد غانم تحت عنوان « الجمهورية — الجمهورية . الحرية لا ثمن لها » .

(٣٦) نفسـه .

(٣٧) الأحرار : العدد ٤٩ فى ٢٠ فبراير ١٩٠٨ مقـال لمحمد غانم تحت عنوان « الحزب الجمهورى والمرحوم مصطفى كامل » .

(٣٨) المؤيد : العدد ٥٣٧٣ بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٠٨ تحت عنـوان « راى الفازت فى الأحزاب المصرية — الحزب الجمهورى » .

وعلى كل حال فان تكوين مصـــطفى كامل الثقافى ودراســته فى فرنسا قد تجعله أقرب الى اتجاه مفكرى القرن العشرين منه الى اتجاه المفكرين الذين سبقوه فقد اعتمد على فرنسا فى محاولة استخلاص مصر من الانجليز وأخذ من الفرنسيين أسلوبهم فى نقد الانجليــز ، ولكن ظروف مصر الدولية ربما لم تمكنه من أن يطرح الفكر الجمهورى من خلال حزبه أو من خلال دعوته الى الاستقلال •

وبالنسبة لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فان محمد غانم قد هاجم الشيخ على يوسف واتهمه بأنه » ينكر على أمته حق التمتــع باستخدام سلطتها الشرعية •• التى مصدرها الأمة «[٣٩] •

أما عن علاقة محمد غانم بحزب الأحرار فتتضح من مقالة له ذكر فيها أنه بالرغم من علاقة الصداقة بينه وبين محمد وحيد رئيس حــزب الأحرار فانه لا توجد علاقة بينه وبين حزب الأحرار أو جريدته[٤٠] •

والواقع أن حزب الأحرار وجريدته ساعدا محمد غانم على ظهور آرائه أمام الملأ حيث أن جريدة الأحرار نشرت أفكار محمد غانم وفكرة الحزب الجمهورى ، بل وقرظت هذا الحزب بقولها بأن له « مبدأ جلى هو أنه يتمنى أن تكون مصر جمهورية »[٤١] ولكن هذا الموقف لم يستمر، فعندما هاجم محمد غانم الانجليز حرمه حزب الأحرار من نشر مقالاته فى جريدته فكان ذلك الحرمان بمثابة خنق لا لحرية الحزب الجمهورى

---

(٣٩) الأخبار : العدد ٢٥ فى ٤ فبراير ١٩٠٨ مقــال لمحمــد غانم تحت عنوان « الحزب الجمهورى واقوال أعدائه فيه » •

(٤٠) الأحرار : العدد الثالث فى ٢٨ مارس ١٩٠٨ تحت عنــوان « الحزب الجمهورى » •

(٤١) الأحرار : العدد ١٤ فى ١٣ يونيه ١٩٠٨ تحت عنوان « حزب فى الهواء يرقص مع المشركين فى الأرض ، ويسبح للــه فى السماء » •

فحسب بل وجوده أيضا[٤٢] .

والواضح أن فكرة الحزب الجمهورى لم تستمر طويلا ، كما أن أصحاب هذه الفكرة لم يستمر نشاطهم طويلا فقد ذكرت المؤيـد ذلك بقولها « ان المصريين الذين يميلون الى استقلال مصر العاجل ، وجعلها جمهورية حرة لا يبدون أدلة كثيرة على النشاط والسعى »[٤٣] .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى أعلنت الحماية البريطانية على مصر وعزلت انجلترا الخديو عباس الثانى ، وغيرت لقب خديو مصر الى سلطان دون أن تستشر المصريين أو غيرهم فى ذلك ، وبذلك دخلت مصر مرحلة جديدة فى حياتها السياسية .

---

(٤٢) د. يونان لبيب : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتـلال ص ٦٤

(٤٣) المؤيد : عدد ٥٣٧٣ فى ٢٥ يناير ١٩٠٨ تحت عنوان « راى الغازت فى الأحزاب المصرية » .

الفصل الثالث

فكرة الجمهورية فى مصر

من ثورة ١٩١٩ الى الغاء معاهدة ١٩٣٦

فى أثناء ثورة ١٩١٩ وبعدها ترددت شائعات تقول ان سعد زغلول يريد قلب نظام الحكم فى مصر الى جمهورية يكون هو رئيسها[١] وأن الملك فؤاد كان يعتقد أن سعد زغلول يريد اعلان الجمهورية ، كما كان كبار الملاك المصريين يعتقدون أن سعد زغلول يريد استبدال الملكية فى مصر بالجمهورية[٢] وقد لمحت احدى الجرائد بذلك فصرحت التايمز بأن لديها وثائق تثبت أنه سيكون من أولى نتائج انتصار سعد وزملائه قلب السلطة فى مصر[٣] كما يتضح من الكتاب الذى نشره أخيرا الكاتب الصحفى مصطفى أمين أن سعد زغلول تكلم عن حق مصر فى أن تكون جمهورية وعن ضرورة عزل السلطان فؤاد[٤] .

والواضح أن الكتابات المعاصرة لتلك الفترة والمذكرات الشخصية التى كتبها المعاصرون وخصوصا مذكرات سعد زغلول ومحمد على علوبة

---

(١) محمد سليمان غنام : اضواء على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة — دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، ص ٤٥١

(٢) مصطفى أمين : الكتاب الممنوع ، جـ ٢ ص ١١١

(٣) الأهرام : العدد ١٣٠٤٩ فى ١١ فبراير ١٩٢٠ تحت عنوان : « وثائق جريدة التيمس » .

(٤) الكتاب الممنوع ، جـ ١ ص ٥٣

وعبد الرحمن فهمى وابراهيم الهلباوى لم توضح رغبة سعد زغلول فى اقامة حكم جمهورى وان كانت قد أوضحت رغبته فى الاطاحة بالسلطان فؤاد الذى تولى العرش فى ظل الحماية البريطانية .

فعندما قامت ثورة ١٩١٩ علم سعد زغلول وهو فى منفاه أن بعض البلاد أثناء الثورة أعلنت استقلالها عن السلطة فى القاهرة ، وتألفت فيها حكومات على مبدأ الجمهورية[٥] ففى المنيا تألفت جمهورية برئاسة الطبيب محمود عبد الرازق وقطعت أسلاك البرق والسكك الحديدية مع القاهرة[٦] . وفى زفتى تألفت لجنة برئاسة الاستاذ يوسف الجندى أعلنت الاستقلال عن السلطة فى القاهرة ، وأنزلت العلم الذى يرفع على مركز البوليس ورفعت بدله علم آخر وهو غير العلم الذى يرفع فى القاهرة كما أصدرت هذه اللجنة جريدة باسم الجمهور ، وألفت لجانا فرعية للمحافظة على الأمن وتحصيل العوائد والانفاق منها على مرافق المدينة[٧] .

ولقد أبدى سعد زغلول دهشته مما حدث متسائلا « هل تبدلت الأمة المصرية فى هذه البرهة الوجيزة التى مضت من وقت سفرنا من البلاد[٨] .

يذكر مصطفى أمين أن فكرة الجمهورية دارت فى رأس سعد زغلول وناقشها مع أعضاء الوفد المصرى ، ولكن معظمهم رأى أن هذه الفكرة

---

(٥) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، جـ ١ ص ٢٦٤

(٦) د. عبد اللطيف حمزة : أدب المقالة الصحفية فى مصر جـ ٦ — احمد لطفى السيد فى الجريدة . القاهرة — دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ١٩٥٤ ص ٥٨

(٧) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ جـ ١ — القاهرة — النهضة المصرية — الطبعة الثانية ١٩٥٥ ، ص ٢١٧

(٨) دار الوثائق القومية : مذكرات سعد زغلول . كراس رقم ٣٥ ص ١٩٢٩

اتجاه جنونى ، فقد رى اسماعيل صدقى أن اعلان الجمهورية سيكون بمثابة كارثة ، وذكر عبد العزيز فهمى « اذا كنا لا نستطيع أن نحتمل سعد كرئيس وفد فكيف نحتمله لو أصبح رئيس جمهورية »[٩] كما رأى أعضاء الوفد من الأعيان أن الاتجاه نحو الجمهورية سيؤدى الى انقضاض الأعيان عن الثورة والى قيام البلشفية[١٠] .

والواضح أن مذكرات سعد زغلول تشير الى رغبة سعد فى تغيير النظام القائم فى مصر دون أن توضح ماهية النظام الجديد الذى يرغبه ، ففى حديث للورد ملنر مع سعد زغلول قال « ان فى مصر نظاما موجودا وأنكم تريدون أن تغيروه فجأة فما هو النظام الذى تريدون أن تضعوه مكانه » فرد عليه سعد « اننا نريد نظاما دستوريا تكون فيه الحكومة مصرية صرفة مؤلفة من برلمان ووزارة مسئولة وحاكم » فقال له ملنر أنه يخشى من حصول اضطراب اذ حدث هذا التغيير فجأة ، ويحدث فى مصر ما حدث فى غيرها من البلاد الشرقية كالترك ، وكما حدث فى مصر نفسها من قبل فكان رد سعد ان الظروف تغيرت ومصر الآن غيرها من أربعين عاما ، ومع ذلك فان اللورد ملنر ذكر له أنه يخشى حدوث الاضطراب فى مصر عندما تتغير أنظمتها فجأة ، وكذلك يخشى من اعتداء الغير عليها كالطليان واليونان وغيرهم[١١] .

ومن ذلك يتضح رغبة سعد زغلول فى تغيير النظام القائم فى مصر بنظام دستورى دون أن يشير اذا كان هذا النظام الدستورى ملكى أو جمهورى فلما أوضح ملنر أن هذا التغيير ربما يؤدى الى حدوث اضطراب كان رد سعد أن ظروف مصر الحالية تختلف عن ظروفها فى أثناء الثورة

---

(٩) مصطفى امين : المرجع السابق ، جـ ١ ص ٢٩

(١٠) نفســه .

(١١) مذكرات سعد زغلول : كراس رقم ٣٦ فى ٧ يونيه ١٩٢٠ ، ص ٢٠١٥ — ٢٠١٦

العرابية أى أن الحديث بينهما كان يدور حول المطالبة بدستور مثل الدستور الذى حصلت عليه البلاد أثناء الثورة العرابية .

حقيقة أن سعد زغلول كان يكره تشدد الانجليز فى الاحتفاظ بالسلطان وعدم خلعه[١٢] مؤكدا أن بقاءه على العرش مع كراهية الأمة له سيسبب الاضرار بالبلاد[١٣] ومع ذلك فانه لم يعلن رأيه صراحة عن تغيير نظام الحكم فى مصر الى النظام الجمهورى .

وهنا نتساءل عن من الذى كان سيحل مكان السلطان لو وافق الانجليز على خلعه ؟

يذكر الاستاذ محمد على علوبه أن سعد زغلول كان يسعى الى عزل السلطان فؤاد وتناقش فى ذلك مع أعضاء الوفد فأجابه على ماهر « بأن الموضوع يحتاج الى تفكير »[١٤] ولما سأله أحد الأعضاء عن من سيكون سلطانا بعد عزل فؤاد أجابه سعد « سيكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعيينى وصى عليه »[١٥] ففهم أعضاء الوفد من ذلك أن سعد يرغب فى أن يكون وصيا على عرش طفل عمره بضعة أشهر وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة باعتباره رئيس الوفد المصرى فيصبح الحاكم بأمره فى البلاد لذلك لم يجد هذا الرأى ارتياحا من اعضاء[١٦] .

ويذكر عبد الرحمن فهمى أنه بعد اعلان مولد الأمير فاروق أبلغت انجلترا السلطان فؤاد اعترافها بالمولود وليا للعهد فاستاء حزب الوفد وأعرب أنه رغم تمسكه بعائلة محمد على الا أنه يرى فى تدخل انجلترا

---

(١٢) مذكرات سعد زغلول : كراس رقم ٣٨ ، ص ٢١٩٥
(١٣) مذكرات سعد زغلول : كراس رقم ٣٩ ، ص ٢٢٦٨
(١٤) محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ، ص ١٠٠ .
(١٥) نفسه .
(١٦) نفسه .

فى نظام الوراثة اعتداء على حقوق مصر الشرعية[١٧] .

هذه الدلالات توصلنا الى نتيجة وهى أن سعد زغلول لم يدر فى خلده اعلان جمهورية فى مصر بل كان كل هدفه هو عزل السلطان فؤاد.

واذا أخذنا بصحة الرواية التى تذكر أن الانجليز عرضوا على سعد وهو فى طريقه الى منفاه بسيشل أن يكون ملكا على مصر[١٨] فان تلويح الانجليز بذلك معناه استبعادهم لأى فكر جمهورى لدى سعد زغلول .

وعلى أى حال فقد اضطرت انجلترا أمام اصرار المصريين على الغاء الحماية الى اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والتى أعلنت فيه أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فى حدود التحفظات الأربعة ، وظنت بذلك أنها قد سارت خطوة واسعة فى سبيل ارضاء المصرين ، وربما كان الوقت مناسبا ليستشار المصريون فى نظام الحكم الذى يروقهم أما الملكى وأما الجمهورى فالوقت كان وقت اعلان حق الشعوب فى تقرير مصيرها خصوصا وأن نقط ولسون المشهورة كانت لا تزال تدوى فى الأذهان ، ولكن الحكومة الانجليزية ما كانت لتفكر أبدا فى مثل هذا الأمر ، فكان يهمها قبل كل شىء ألا يحدث تغييرا جوهريا فى نظام الحكم لأن النظام الملكى هو أحب النظم اليها ، ولأنها لا تقبل لمصر نظاما شعبيا حقيقيا أو نظاما جمهوريا أو نيابيا حقيقيا يكفل للشعب حقوقه فى حكم نفسه وتوجيه مصير بلاده[١٩]

والجدير بالذكر أن الأحزاب التى تتصارع على الحكم كانت تعتبر الدعوة الى الجمهورية تهمة تتبادل لصقها حينما تشتد الصراعات الحزبية،

---

(١٧) دار الوثائق : مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة رقم ٢ ، ص ٩٣٥

(١٨) محمد سليمان غنام : المرجع السابق ، ص ٤٥٣

(١٩) د. محمد مصطفى صفوت : الجمهورية الحديثة ، ص ١٩٢

فالاتهامات التى كانت توجهها الأحزاب المعادية لحزب الوفد أنه يدعـو للقضاء على النظام الملكى ، وتغذية الرغبة الخفية فى منح مصر نظـاما جمهورية ، ففى عام ١٩٢٥ اتهم اسماعيل صدقى أثناء عمله كوزير للداخلية فى حكومة زيور حزب الوفد بأنه يعمل على القضاء على الملكيـة وأقامة الجمهورية[٢٠] .

وعندما نشر على عبد الرازق كتابه « الاسلام وأصول الحكم بحث فى الخلافة والحكومة فى الاسلام » ثار عليه علماء الأزهر واتهمه الشيخ محمد شاكر أحد كبار العلماء بأنه « يحبذ أن تقوم فى مصر جمهـورية لا دينية ، وأنه ثائر على الحكومة وخارج على نظمها الثابتة »[٢١] .

ولـما حاول القصر ضرب التجمع الطلابى من المصريين فى أوربا اتهمت المفوضية المصرية ببرلين هؤلاء الطلبة بعدم الولاء لعرش الملك فؤاد والدعوة الى الجمهورية[٢٢] .

ومع أن الشعب المصرى أعطى للنظام الملكى الفرصة لاثبات حسن نواياه فان الملك فؤاد رأى فى أفراد شعبه رعية له يقودها ويحـكمها ويوجهها دون أن يسأل عما يفعل ، فالملكية فى مصر لم تعط للشعب المصرى فرصة لحبها أو التعلق بها فالملك فؤاد ومن بعده الملك فاروق تمسـكا بضرورة سيطرة الملكية على كافة الأمـور الداخلية والخارجية مما أدى

---

(٢٠) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ـ١٩٥٠ ، ترجمة زهـير الشايب ، القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٩٧٢ ص ٩٢ .

(٢١) رجاء النقاش : عباس العقاد ، بيروت ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص ٩٩ .

(٢٢) د. محمد احمد انيس : صفحات مجهولة من التاريخ المصرى ، القاهرة ، روز اليوسف ص ١٩٢ .

الى انقسام المصريين الى قسمين السراى فى جانب والشعب فى جانب آخر ، كما أن الملكية لم تستطع أن تقف موقفا محايدا بين الأحزاب بل تعاطفت مع فريق على فريق ، وانغمست فى السياسة الحزبية(٢٣) .

وعندما اعتلى فاروق عرش مصر عام ١٩٣٦(٢٤) لم يستفد من دروس الماضى بل تمادى فى سياسة والده ، ولم يجد من يخلص له النصح مما أدى الى اضطراب الأحوال السياسية فى أواخر عهده ، وقد حرص مصطفى النحاس على ألا تتعرض البلاد لهزات فى رمزها الأعلى بعد أن شاعت فى مصر وخارجها مباذل فاروق وسهراته وأصبح رمز البلاد مضغة فى الأفواه فاتفق مع بعض الوفديين على ضرورة عزل الملك عن العرش ، ولما عرض الأمر على مجلس الوزراء أقر الاتجاه .

وتختلف الآراء حول هذا الاتفاق وخصوصا من يخلف الملك اذا تم عزله ، وموقف السفارة البريطانية من ذلك فلكل من الاستاذ صلاح الشاهد والدكتور عبد العظيم رمضان آراء مختلفة حول ذلك الموضوع فيذكر صلاح الشاهد بأنه عهد الى أحمد نجيب الهلالى باشا بأن يصوغ مبررات خلع الملك فأعد بيانا ، وسلمه الى محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة الذى ذهب الى مكتبه فأغلقه عليه وحده وأخذ فى تبييض مسودة نجيب باشا ، ولما انتهى من ذلك ذهب الى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين ، وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء بخلع الملك فاروق واعلان الجمهورية(٢٥) على

---

(٢٣) د. محمد مصطفى صفوت : المرجع السابق ص ١٩٣ .

(٢٤) عن تفاصيل ذلك انظر مضابط مجلس النواب — محضر اجتماع مجلسى الشيوخ والنواب بهيئة مؤتمر بالجلسة المنعقدة علنا فى ٨ مايو ١٩٣٦.

(٢٥) صلاح الشاهد : ذكرياتى بين عهدين ، القاهرة — دار المعارف ١٩٧٦ ص ٣٦ .

أنه بعد أيام توجه عبد الحميد عبد الحق باشا الى منزل النحاس وأبلغه أن قرار عزل الملك قد نما الى علم السفارة البريطانية وأنها تشجع هذا الاتجاه عندئذ طلب النحاس مسودة القرار التى كتبها الهلالى وأشرف على حرقها فى دورة المياه أما قرار مجلس الوزراء المكتوب بخط غنام باشا فقد أخذه عنده وأخفاه ولم يعثر عليه أحد[٢٦] .

ويذكر الدكتور عبد العظيم رمضان استنادا على الوثائق البريطانية أن الوفد رأى ضرورة كسب موقف السفارة البريطانية بخصوص عزل الملك حتى لا تتدخل لصالحه فاتصل النحاس باشا ومكرم عبيد بالسفارة وحاولا اقناعها بضرورة خلع الملك ، ولكن السفير البريطانى تذرع بالموقف الدولى ، ولما قابل مكرم عبيد السفير البريطانى فى ٣ نوفمبر ١٩٣٧ بهذا الخصوص ذكر له ضرورة التخلص من الملك فاروق وتنصيب ملك جديد مكانه ، ولم يقترح بأى شكل فكرة الجمهورية حيث أن النظام الملكى جزء ساسى من الدستور[٢٧] .

وعندما ألغيت معاهدة ١٩٣٦ وتفجر الموقف السياسى والاجتماعى فى مصر اشتعلت المظاهرات فى المدن المصرية ، وخصوصا فى القاهرة تهتف ضد الملك « ويتردد فيها صدى الهتاف بالجمهورية »[٢٨] .

ويذكر عبد الرحمن الرافعى أن الحركة الفدائية عمت الجامعات

---

(٢٦) صلاح الشاهد : المرجع السابق ص ٣٧ .

(٢٧) د. عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ — ١٩٣٩ ، بيروت — المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الأولى ١٩٧٩ .

(٢٨) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ص ٥١٣ .

والشوارع والميادين وهتف فى المظاهرات الصاخبة المفاجئة بسقوط الملك فاروق وأسرته كما سمعت هتافات عدائية ضد الملكية لم تكن تسمع من قبل بين صفوف الطلبة والعمال وباقى المواطنين ، وبرغم اغلاق الجامعات والمدارس استمرت المظاهرات العدائية ضد الملك تسير فى الشـــوارع وتهتف الهتافات العدائية ضد الملك والملكية(٢٩) .

---

(٢٩) الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . القاهرة — النهضة المصرية . الطبعة الثانية ١٩٦٤ ص ٧٨ .

الفصل الرابع

ثورة ٢٣ يوليـــو واعلان الجمهورية

وجاءت حركة الجيش فى صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعلن نداء الثورة، وتصر على ضرورة تنازل الملك فاروق عن العرش ، ومغادرته للبلاد فوجه رجال الجيش الى الملك انذار نصه « من اللـــواء أركان حرب محمـــد نجيب •• باسم ضباط الجيش ورجاله الى جلالة الملك •• انه نظرا لمـــا لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب •• فوضـــنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العـــرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد •• على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، ومغـــادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه ، والجيش يحمـــل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول عن رغبة الشعب من نتائج[1] •

وقد صاحب هذا الانذار ارسال بعض المدرعات والمدفعية لدعـــم قوات الثورة بالاسكندرية استعدادا لعملية عزل الملك بالقوة لو رفض الانذار[2] ، ولكن الملك فاروق رضخ للانذار وصدر أمر ملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ يعلن التنازل عن العرش لولى العهد الأمير أحمد فؤاد •

---

(١) سيد مرعى : أوراق سياسية ، جـ ١ ، القاهرة — المكتب المصرى الحديث ص ٢٠١ — ٢٠٢ •

(٢) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة — دار الكتاب النموذجى ١٩٧٥ ص ٤٦ •

ولمـــا أعلنت الاذاعة المصرية خبر تنازل الملك عن العرش ومغادرته للبلاد كان الخبر مفاجأة لجماهير الشعب المصرى الذين أعلنوا عن فرحهم وسعادتهم للتخلص من هذا الملك الذى أصبحت مباذله وسهراته مضغة فى الأفواه فنزل الكثيرون منهم الى الشوارع مظهرين سرورهم وسعادتهم لهذا الخبر السار[٣] فقد أحسوا ولأول مرة أنهم تخلصوا من الملكية . وأصبح حكامهم لأول مرة مصريين لحما ودما وروحا وتفكيرا[٤] .

وكانت أول قضية واجهت قادة الثـــورة هى قضية الوصـــاية عـــلى العرش ، وتعيين مجلس لها ، وهى قضية دستورية اذ تنص المادة ٥١ من الدستور على أن « لا يتولى أوصياء العرش عملهم الا بعد أن يؤدوا لدى مجلس النواب والشيوخ اليمين »[٥] الذى يتضمن احترام الدســـتور وقوانين الأمة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه[٦] وللملك حق اختيار هؤلاء الأوصياء على أن يقر المجلسان اختيارهم ، ولمـــا كان مجلس النواب منحلا وجب أن يعود للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة[٧] ولمـــا كانت الانتخابات ستستغرق وقتا غير قليـــل ، ورجال الثورة لا يرغبون فى دعوة المجلس القديم استقر الأمر على ايجاد نظام مؤقت للوصاية يؤلف من ثلاثة تتولى بعد حلـــف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة[٨] .

---

(٣) عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، جـ ١ ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ص ٦١ .

(٤) الجمهورية ، العدد ١٩١ فى الجمعة ١٨ يونية ١٩٥٤ .

(٥) الحكومة المصرية ، أمر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظـــام دستورى للدولة المصرية ، القاهرة — المطبعة الأميريـة ١٩٢٣ ص ٧ .

(٦) نفسه ، المادة ٥٠ ص ٧ .

(٧) دار الوثائق : محاضر جلسة لجنة الدستور . الدستور المصرى وقانون الانتخاب فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ (المادة ٥٢) .

(٨) محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٦٤ .

وشكلت هيئة الوصاية من الأمير محمد عبد المنــعم وبهى الدين بركات باشا والقائقام رشاد مهنا من ضباط المدفعية[٩] .

ولــا كان فى تشكيل مجلس الوصاية عودة الى النظام الملكى ، واستبعاد فكرة اقامة جمهورية فى مصر فقد ناشد الدكتور طه حســين رجال الثورة اعلان الجمهورية موضحا أن مصر « سئمت النفــاق من الملوك .. وآن لها أن تستقبل حياة سياسية سمحة لا نفاق فيها »[١٠] وذكر أن السبيل الى ذلك هو أن تتخلص مصر من الملكية ومن الأشخاص الذين لا يسألون ولا ينقدون ثم وضح أن المستقبل أصبح للنظــــام الجمهورى ، وان الملكيات الباقية أصبحت آثارا وتقاليد لا أكثر كما أنها أصبحت كابوسا فى مصر يجثم على صدر الشعب كله ، ثم طاب رجال الجيش باعلان الجمهورية ، وأعرب عن أمله فى قيام الشعب المصرى باعلان الجمهورية اذا تردد رجال الجيش فى ذلك[١١] .

وعندما سئل الدكتور طه حسين عن نوع الجمهورية التى تتلاءم مع مصر قال « أنا أميل شخصيا الى الجمهورية الأوربية التى لا يحكم فيها الرئيس ، وانما هو رمز للدولة ليس غير ، وجائز أن نصل بعد تطــور بعيد الى الجمهورية كما هى فى الولايات المتحدة ، ولكن يحسن ألا يكون هذا الا بعد أن يتم النضج السياسى للشعب »[١٢] .

ولنا أن نتساءل هل كان فى فكر قادة ثورة ٢٣ يوليــو فى بداية حركتهم رواية واضحة عن تغيير الحكم فى مصر من ملكى الى جمهورى ؟

---

(٩) عبد اللطيف البغدادى : المذكرات السابقة ص ٦٥ .

(١٠) روز اليوسف العدد ١٢٨٠ فى ١٩٥٢/١٢/٢٢ تحت عنــوان « طه حسين يتكلم : لماذا ادعو الى الجمهورية — لقد سئمت النفاق » .

(١١) نفســه .

(١٢) روز اليوسف : العدد السابق حديث للصحفى سامى داود مــع الدكتور طه حســين .

يذكر اللواء محمد نجيب أن رؤية قادة الثورة فى أول الأمر لم تكن قد وصلت الى حد اقامة الجمهورية بل اكتفوا بعزل الملك واحلال ولى العهد محله[١٣] .

ويذكر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أنه فى « يوم ٢٣ يوليــو لم يكن فى خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نستولى على الحكومة ، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم أعوان الاستعمار ، ولكن لم يكن فى خاطرنا أبدا أن نحكم »[١٤] كما وضح أنه بعد خروج الملك طلب مجلس قيادة الثورة من حزب الوفد أن يستعد لتولى الحكم[١٥] وقد أوضح الدكتور عبد العظيم رمضان ذلك فذكر أن ثوار ٢٣ يوليو لم يستهدفوا فى أول أمرهم أكثر من القيــام بانقلاب محدود لاسقاط حكم فاروق واجراء بعض التطهير والاصلاح فى الحياة السياسية مع الاحتفاظ بنظام الحكم السابق الذى أرساه دستور ١٩٢٣[١٦] .

والواقع أن تطور الأحداث يؤكد ذلك فقد أبقى قادة ٢٣ يوليــو دستور ١٩٢٣ فى بداية الأمر ليكون القاعدة المنظمة لشئون الحــكم بعد الثورة . مما يجعلنا نتساءل لمــاذا لم يتجه قادة ٢٣ يوليو الى الدعوة للجمهورية مباشرة فى بداية حركتهم ؟

تؤكد الوقائع أن قادة الثورة تريثوا فى الموقف أول الأمر ترقبــا

---

(١٣) محمد نجيب : المرجع السابق ص ٢٢ .

(١٤) مصلحة الاستعلامات : مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث فبراير ١٩٦٠ — يناير ١٩٦٢ خطاب فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ص ٥٧٥ .

(١٥) نفســـه .

(١٦) عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ . القاهرة — روز اليوســف ص ١٢ .

للأحوال ، فكان موقفهم تكتيكيا حتى تستقر لهم الأمور فتجربة الثورة العرابية كانت ماثلة فى أذهانهم حيث تدخل الانجليز عسكريا فى مصر بحجة الحفاظ على الحقوق الشرعية للخديو توفيق ، فموضوع الشرعية للملكية كان فى أذهانهم ولكى يكسبوا اعتراف الدول الكبرى بحركتهم تريثوا فى الموقف وخصوصا وان القوات الانجليزية كانت لا تزال موجودة على ضفاف القنال ويمكنها التدخل بحجة حماية الحقوق الشرعية للملك ، كما أن رجال الثورة أرادوا ألا يعطوا الفرصة لآخرين فى الداخل وخصوصا وأن معظمهم كان ضد حزب الوفد لتأليب الأوضاع الداخلية ضدهم يضاف الى ذلك مخاوفهم مما يترتب على الغاء الملكية ، فقد كانت هذه العملية فى تصورهم كثيرة المخاطر ، ولكن الأمور كانت أسهل مما توقعوا .

ولما رأى قادة الثورة أنه من الصعب عليهم تحقيق التغييرات الثورية لأسس العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى فى ظل دستور ١٩٢٣ قرروا الغاءه فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وتأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، حيث أصدر مجلس قيادة الثورة فى ١٣ يناير ١٩٥٣ مرسوما بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة[١٧] وتألفت هذه اللجنة من خمسين عضوا من مختلف الكفاءات والاتجاهات والاحزاب[١٨] وقد عقدت هذه اللجنة جلساتها فى مساء ٢١ فبراير سنة ١٩٣٥ بقاعة مجلس النواب بالقاهرة وانتخب على ماهر رئيسا لها كما انتخبت لجنة فرعية من ١٥ عضوا سميت لجنة الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور تفرع منها لجنة من

---

(١٧) طعيمة الجرف : القانون الدستورى ومبادىء النظام الدستورى فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ص ٨٨ .

(١٨) عن هذه الاسماء انظر عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة — النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ص ٦٦ — ٦٧ .

خمسة أعضاء[١٩] لكى تبحث نظام الحكم فى مصر هل يكون ملكيـا أو جمهوريا ، وقد قدمت اللجنة الخماسية تقريرها ويتضمن قرارها بالاجماع على أن يكون نظام الحكم جمهوريا ، وأن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب[٢٠] .

وأخذ رجال الثورة يروجون لفكرة الجمهورية فى الصحف ففى ١٧ يونيـو ١٩٥٣ أدلى جمال عبد الناصر بحديث لمندوب الأهرام أعلن فيه عن رأيه فى نظام الحكم الذى يجب أن تقوم عليه مصر الحديثـة فقال « انى أرى أن النظام الملكى قد تآكل وانتهى بعد أن أتى سوس الفساد والخيانة على عرشه ولن تقوم لهذا النظام قائمة ثانية .. وان الجمهورية آتية لا ريب فيها »[٢١] .

وفى ١٨ يونية ١٩٥٣ أعلن عن اسقاط أسرة محمد على ، وخلـع الملك أحمد فؤاد الثانى ، وقيام النظام الجمهورى ذلك الحدث الهـام الذى جاء ثمرة لتطور كفاح الشعب على تعـاقب السنين ، كما قـرر مجلس قيادة الثورة تولى اللواء محمد نجيب رياسة الجمهورية ، وأن يكون للشعب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع الجمهورية ، واختيـار شخص الرئيس حيث أعلن باسم الشعب :

١ — الغاء النظام الملكى ، وانهاء أسرة محمد على مع الغاء الالقاب من أفراد هذه الأسرة .

٢ — اعلان الجمهورية وتولى اللواء محمد نجيب رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية فى ظل الدستور المؤقت .

---

(١٩) هؤلاء الأعضاء هم : عبد الرازق السـنهورى — عبد الرحمن الرافعى — مكرم عبيد — السيد صبرى — عثمان خليل عثمان .

(٢٠) الرافعى : المرجع السابق ص ٦٧ .

(٢١) مصلحة الاستعلامات ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر — القسم الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — يناير ١٩٥٨ ص٣١—٣٢ .

٣ — يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ، ويكون للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية ، واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على الدستور الجديد[٢٢] .

وصار يوم ١٨ يونية من كل عام عيدا وطنيا من الأعياد الرسمية سمى « عيد الجمهورية » وخصص قصر عابدين ليكون مقرا لرياسة الجمهورية وأطلق عليه « القصر الجمهورى »[٢٣] .

ولكى يكسب قادة الثورة اعترافا دوليا بما حدث أعلن البكباشى جمال عبد الناصر « ان قيام النظام الجمهورى فى مصر لا يعنى أن مصر تعادى النظام الملكى فى أى بلد من البلاد »[٢٤] كما علقت جريدة الأخبار على ذلك بأن مصر اذ تعلن النظام الجمهورى لا تنظر الا لمصالحها وظروفها[٢٥] .

وقد استقبل الشعب المصرى اعلان الجمهورية بحماسة بالغة حيث أحس ولأول مرة فى تاريخه الطويل أنه تحرر من الملكية والملوك الذين أذلوه واستغلوه ، وأصبح حكامه لأول مرة مصريين لحما ودما وروحا وتفكيرا[٢٦] .

وقد عبرت مختلف طبقات الشعب عن فرحتها باعلان الجمهورية بارسال آلاف البرقيات للتعبير عن مباركتهم لما حدث[٢٧] ومع ذلك فان الاستاذ محمد زكى عبد القادر حذر فى مقاله « نحو النور » من انحراف

---

(٢٢) النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ، ص ٥٣٧ .
(٢٣) الرافعى : المرجع السابق ص ٨٧ .
(٢٤) الأخبار : العدد ٣١٣ فى الأحد ٢١ يونية ١٩٥٣ .
(٢٥) نفسه : تحت عنوان « كلمة اليوم » .
(٢٦) الجمهورية : العدد ١٩١ فى ١٨ يونية ١٩٥٤ .
(٢٧) الأخبار الجديدة : العدد ٣١٣ من السنة الثانية فى ١٩٥٣/٦/٢١ تحت عنوان « فرحة الشعب باعلان الجمهورية » .

قادة الثورة الى المظاهر التى تقرب الجمهورية من الملكية ، وطالبهم بأن يكونوا أسوة حسنة لمواطنيهم ، فقال « ان تربية الشعوب تكون بالاسوة الحسنة واشعارها بأن الحاكم يحترمها »[٢٨] كما أوضح الاستاذ كامل الشناوى فى مقال له « ان نجاح الجمهورية التى هى كسب عظيم للشعب يتطلب من الشعب جهادا شاقا فى تربية نفسه تربية جمهورية فلا ينبغى أن يعامل رئيس الجمهورية كملك أو حاكم مطلق بل يجب أن ينظر اليـه كفرد عادى يحاسبه على الخطأ ويبصره بالصواب »[٢٩] .

ولقد كان للتأييد الساحق الذى منحه الشعب للواء محمد نجيب أكبر الأثر فى جعله يصدق أنه زعيم الثورة الفعلى بينما كان عبد الناصر ورفاقه يتصرفون على أنه واجهة للثورة ، وسرعان ما أخذت تتباين وجهات النظر بين نجيب ورفاقه حول كثير من الأمور[٣٠] منها الاجراءات التى اتخذها ضباط القيادة لمحاسبة السياسيين القدامى وتشكيل محكمة الثورة ، ولما أحس مجلس قيادة الثورة أن محمد نجيب يشكل عقبة فى طريقهم انتهزوا فرصة الغاء النظام الملكى واعلان الجمهورية فقرروا ابعاده عن قيادة القوات المسلحة[٣١] وأصدروا قرارا بتعيين الصاغ عبد الحكيم عامر قائدا عاما ، وترقيته أربع رتب مرة واحدة ليصل الى رتبة اللواء ، وقد اعترض محمد نجيب على هذه القرارات كما اعترض على اعلان النظام الجمهورى دون استفتاء شعبى ، ووصل الأمر بينه وبين رجال الثورة الى درجة التحدى[٣٢] ولم تلبث الأمور أن تدهورت بين الفريقين حين أخذ مجلس القيادة يتجاهل اللواء محمد نجيب فى جلساته فقدم نجيب

---

(٢٨) نفسه تحت عنوان « نحو النور » .
(٢٩) نفسه : العدد ٣١٤ من السنة الثانية فى ٢٢ يونية ١٩٥٣ .
(٣٠) د. عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ١٦٠ .
(٣١) أنور السادات : البحث عن الذات ، القاهرة — المكتب المصرى الحديث ، مايو ١٩٨٠ ص ١٣٩ .
(٣٢) سيد مرعى : المرجع السابق ، جـ٢ ص ٢٧٦ .

استقالته فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ الى مجلس قيادة الثورة فكان ذلك بمثابة المفجر الحقيقى لأزمة مارس ١٩٥٤[٣٣] •

ونظرا لما حدثته استقالة محمد نجيب من تأثير فى الرأى العـــام ورغبة من قيادة الثورة فى احتواء الأزمة ولو بصفة مؤقتة وحفاظا على وحدة الأمة أعلن مجلس قيادة الثورة عودة اللواء محمد نجيب بعد أن تم الاتفاق معه بخصوص ذلك[٣٤] •

وعاد محمد نجيب الى رئاسة الجمهورية ولكن بدون ســـلطات ، ومضى فى مهاجمة مجلس قيادة الثورة والدعوة الى الديمقراطية ، وكان واضحا أن نجيب سيمضى فى هذا التيار ما دام بعيدا عن الســـلطة ، وشعر عبد الناصر أن تحدى نجيب للثورة سوف يعرقل مسيرتها لذلك قام بمناورة بارعة اذ تقدم باقتراح الى الاجتماع المشترك لمجلس الثورة ومجلس الوزراء بعودة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل استقالة نجيب واسناد رئاسة مجلس قيادةا لثورة ورئاسة مجلس الوزراء الى رئيـــس الجمهورية مرة أخرى[٣٥] وبذلك ضمن عبد الناصر التهدئة مع نجيب خلال تلك المرحلة المصيرية التى تجتازها الثورة ، وفى نفس الوقت كان الهدف الآخر الذى يسعى اليه نجيب هو طرح رئاسة الجمهوريةللاستفتاء الشعبى لأنه كان يشعر أنه رئيس جمهورية بالتعيين[٣٦] • كما كان له عدة مطالب هى :

١ — أن كون له كل سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية فى حالة عدم وجود برلمـــان •

---

(٣٣) عن هذه الأزمة وتطوراتها انظـــر : د. عبد العظيم رمضـــان : عبد الناصر وازمة مارس ص ١٦٧ وما بعدها •

(٣٤) سيد مرعى : المرجع السابق ، جـ ٢ ص ٢٨١ •

(٣٥) نفســـه : ص ٢٨٢ •

(٣٦) نفسه : جـ ٢ ص ٢٨٦ •

٢ — أن يستفتى الشعب على النظام الجمهورى قبل اقرار الدستور الجـديد .

٣ — أن ينتخب الشعب رئيس الجمهورية قبل اقرار الدستـور أيضا بالانتخاب المباشر .

٤ — أن يعود الضباط الى صفوف الجيش(٣٧) .

وفى ١٨ يونيو ١٩٥٤ وبمناسبة الاحتفال الأول بعيد الجمهورية ألقى اللواء محمد نجيب كلمة ذكر فيها أن الحكم الجمهورى هو حـكم الشعب للشعب ولصالحه ، وأنه للتطور الطبيعى نحو احقاق العـدل والمساواة بين الناس ، كما أوضح أن مصر قبل اعلان الجمهورية كانت سلعة يرثها الأبناء على آبائهم مهما كان الأب خاملا أو جاهلا أو كان الابن ظالما ومستبدا(٣٨) .

ولمـا ثبت من التحقيقات فى قضايا الاخوان المسلمين أن اللـواء محمد نجيب كان على اتصال بهم منذ ابريل ١٩٥٤ ، وأنه كان معتـزما بعد نجاح انقلابهم تأييد حركتهم ودعوة الجمهور للانضمام اليهم قرر مجلس قيادة الثورة فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ اعفاءه من جميع المناصب التى كان يشغلها ، وأن يبقى منصب رئيس الجمهورية شاغرا ، وأن يستمر مجلس قيادة الثورة فى تولى كافة سلطاته بقيادة جمال عبد الناصر حتى يتم انتخاب رئيس الجمهورية.

---

(٣٧) عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ج ١ ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ص ١٢٧ .

(٣٨) الجمهورية ، العدد ١٩١ فى ١٨ يونية ١٩٥٤ .

وفى ٢٢ يونيو ١٩٥٦ انتخب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بالاستفتاء ، وبذلك تم ولأول مرة فى تاريخ مصر انتخاب الشعب فى استفتاء عام رئيسا لجمهورية مصر .

وبانتخاب جمال عبد الناصر حل مجلس قيادة الثورة ، وأصبح جمال عبد الناصر هو المسئول عن مصر سواء من ناحية السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ، وبذلك دخلت مصر فى طور جديد من حياتها السياسية .

الخاتمة

وبعد أن استعرضنا فكرة الجمهورية منذ ظهورها كفكرة الى قيامها فى عام ١٩٥٣ نستطيع القول بأن هذه الفكرة لم تكن لها جذور عميقة داخل نفسية الشعب المصرى ، بل كانت جديدة على أفكار المصريين اذ وفدت اليهم مع الفكر الفرنسى فسمعوا عنها لأول مرة عندما جاءت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ فكانت غريبة على أفكارهم ، وخصوصا وأن هذه الفكرة سمع عنها المصريون بشكلها الغربى دون أن يوضح لهم أحد مفهوم هذه الفكرة فى الاسلام .

ورغم اتصال مصر بأوربا فى عصر محمد على وخلفائه ، وانتقال الكثير من الأفكار التى توضح العلاقة بين الحاكم والمحكوم فان الحديث عن الجمهورية لم يظهر الا من ثنايا الحديث عن التفرقة بين الحكومات فرفاعة الطهطاوى تعرض للحديث عن الجمهورية فى حديثه عن أنواع الحكومات ، والأفغانى وتلاميذه أشاروا اليها فى حديثهم عن مظالم الخديو وحكمه الاستبدادى . أما العرابيون فقد فكروا فى اقامة جمهورية فى مصر حيث وجدوها النظام المفضل لحكم البلاد ، ولكن العلماء وأعضاء مجلس النواب عارضوا فى ذلك ورفضوا تقبل هذه الفكرة لتصورهم أن معنى ذلك هو الانفصال عن الدولة العثمانية التى تعتبر من وجهة نظرهم رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا ، وخصوصا وأنهم عرفوا هذه الفكرة من خلال التيار الغربى الوافد مع الفكر الفرنسى دون أن يوضحها لهم أحد من خلال الفكر الاسلامى .

وفى ظل الاحتلال البريطانى لم ينقطع الحديث عن الجمهورية بل

أن هذه الفكرة تحولت من همسات فى الصحف الى الاعلان صراحة عن قيام حزب جمهورى يقوم فى مصر لأول مـرة ، ويعلن أن من أهدافه سقوط الخديوية ، واعلان الجمهورية ، ولكن فكرة هذا الحزب لم تستمر طويلا .

وفى أثناء ثورة ١٩١٩ أعلنت بعض البلاد فى مصر استقلالها عن الحكومة المركزية فى القاهرة ، وأقامت حكومات على النظام الجمهورى ولكن هذه الحكومات لم تعش سوى فترة قصيرة ، ورغم تردد الشائعات التى تذكر أن سعد زغلول كان يريد تحويل مصر الى جمهورية فالوثائق والكتابات المعاصرة لم تثبت ذلك ، وان كانت قد أشارت الى رغبة سعد زغلول فى عزل السلطان فؤاد .

ولقد كان الحديث عن الجمهورية تهمة تلصقها الأحزاب المتصارعة ببعضها للتقرب الى الملك فقد اتهم حزب الوفد بمناصرة فكرة الجمهورية، ولكن لا يوجد ما يؤكد ذلك .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن ضمن أهدافها الاساسية فى أول الأمر اعلان الجمهورية بل الاكتفاء بعزل الملك واحلال ولى العهد مكانه ، ولكن تطورات الأحداث دى بقيـادتها الى التفكير فى اعـلان الجمهورية فى مصر ، وقد تم ذلك فى ١٨ يونية ١٩٥٣ .

....

الملاحـق

١ ـ البيان الأول لقيادة الثورة فى ٢٣ يوليـة ١٩٥٢ .

٢ ـ الانذار الموجه الى الملك فى ٢٦ يوليـة ١٩٥٢ .

٣ ـ وثيقة اعلان سقوط دسـتور ١٩٢٣ .

٤ ـ وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش يوم ٢٦ يوليـة ١٩٥٢ .

٥ ـ القرار القاضى بوضع أملاك الملك فاروق وأمواله تحت الحراسة .

٦ ـ وثيقة الاعلان الدستورى بالغاء النظام الملكى واعلان الجمهورية فى ١٨ يونيـة ١٩٥٣ .

٧ ـ وثيقة قرار مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموال الملك السابق .

٨ ـ وثيقة المرسوم الخاص بتغيير شكل خاتم الجمهورية .

ملحــق رقم (١)

اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة
والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه
العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون
في هزيمتنا في فلسطين

وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل
الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل
أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها
وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا
في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم
وفي وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر
بالابتهاج والترحيب

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء
لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب
وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح
يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجردا من أية غاية
وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد
من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن
هذا ليس في صالح مصر وإن أي عمل من هذا
القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى
فاعله جزاء الخائن في الحال وسيقوم الجيش بواجبه
هذا متعاونا مع البوليس

وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم
وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم والله
ولي التوفيق — محمد نجيب

٢٣ يوليه ٩٥٢

القائد العام للقوات المسلحة

البيان الأول لقيادة الثورة الذى أذيع فى صـــباح ٢٣ يولية ١٩٥٢

ملحق رقم (٢)

من الفريق أركان حرب محمد نجيب بالنيابة عن ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول

إنه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته.

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير.

ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

لذلك قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذي القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج.

الإسكندرية في يوم السبت
٤ ذو القعدة ١٣٧١ هـ
٢٦ يوليو ١٩٥٢ ميلادية

فريق أركان حرب
(محمد نجيب)

استلمت الصورة الأصلية للمكتب من صاحب الرفعة رئيس مجلس الوزراء
التاريخ

صيغة الأنذار الموجه الى الملك فاروق فى ٢٦ يوليـة ١٩٥٢

ملحق رقم (٣)

اعلان دستوري

من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش

بنى وطنى :

عندما قام الجيش بثورته فى ٢٣ يوليه الماضى ، كانت البلاد قد وصلت الى حال من الفساد والانحلال أدى اليه تحكم ملك مستهتر وقيام حياة سياسية معيبة وحكم نيابى غير سليم ، فبدلا من أن تكون السلطة التنفيذية مسئولة أمام البرلمان ، كان البرلمان فى مختلف العهود هو الخاضع لتلك السلطة التى كانت بدورها تخضع لملك غير مسئول . ولقد كان ذلك الملك يتخذ من الدستور مطية لأهوائه ويجد فيه من الثغرات ما يمكنه من ذلك بمعاونة أولئك الذين كانوا يتربصون بحكم البلاد ويصرفون أمورها . من أجل ذلك قامت الثورة ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ذلك الملك ، وانما كانت تستهدف الوصول بالبلاد الى ما هو أسمى مقصدا ، وأبعد مدى ، وأبقى على مر الزمن ، من توفير أسباب الحياة الحرة الكريمة التى ترتكز على دعائم الحرية والعدالة والنظام حتى ينصرف ابناء الشعب الى العمل المنتج لخير الوطن وبنيه . والآن بعد أن بدأت حركة البناء وشملت كل مرافق الحياة فى البلاد ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، أصبح لزاما أن نغير الأوضاع التى كادت تودى بالبلاد ، والتى كان يسندها ذلك الدستور المليء بالثغرات ، ولكى نؤدى الأمانة التى وضعها الله فى أعناقنا لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور ، دستورا آخر جديدا يمكن للأمة أن تصل الى أهدافها حتى تكون بحق مصدر السلطات .

وهأنذا أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور ، دستور سنة ١٩٢٣ .

وانه ليسعدنى أن أعلن فى نفس الوقت الى بنى وطنى أن الحكومة آخذة فى تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، يقره الشعب ، ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل محققا لآمال الأمة فى حكم نيابى نظيف سليم . والى أن يتم إعداد هذا الدستور ، تتولى السلطات فى فترة الانتقال التى لابد منها متوخية ما عاهدت الله والوطن على أن ترعى صالح المواطنين جميعا دون تفريق أو تمييز ، مراعية فى ذلك

وثيقة تتضمن اعلان سقوط دستور ١٩٢٣

تابع ملحـــق رقم (٣)

(المبادئ الدستورية العامة .

بني وطني :

لقد عاهدنا الله ، وهو على ما نقول شهيد ، على أن نبذل نفوسنا في سبيل إسعاد بلادنا وإعلاء شأنها بين العالمين ، فعليكم أن تنسوا أشخاصكم ، وأن تبذلوا من أنفسكم وأموالكم وجهودكم ما يضمن لوطنكم القوة والسعادة والمجد ، متحدين متكاتفين ، فلا مصالح شخصية ولا أهواء حزبية بعد اليوم ، فالوطن واحد ، والهدف واحد ، والله ولي التوفيق .)

صدر في ١٠ من ديسمبر ١٩٥٢ .

لواء ا.ح

القائد العام للقوات المسلحة ورئيس حركة الجيش

ملحــق رقم (٤)

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقيها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة

ونزولاً على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي الحجة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢).

وثيقــة خاصــة بتنــازل الملك فاروق عن العــــــرش
وقعت بقصر رأس التين بالاسكندرية فى ٢٦ يولية ١٩٥٢

ملحق رقم (٥)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

رسم بما هو آت :

(المادة الأولى)

يحظر على الملك السابق فاروق أن يدير أمواله الثابتة والمنقولة الموجودة بالأراضي المصرية أو يتصرف فيها . وتوضع هذه الأموال تحت الحراسة ،

(المادة الثانية)

يعين مجلس الوزراء حارسا أو أكثر تكون مهمته تسلم الأموال المذكورة بعد جردها وإدارتها واستغلالها والعمل بوجه خاص على بيع الأموال المعرضة للهلاك كليا كان أو جزئيا أو التي تكون نفقات المحافظة عليها باهظة . كما له التقاضي والصلح .

على أن يكون الصلح بموافقة وزير المالية والاقتصاد إذا زاد المبلغ المتصالح عليه عن ألف جنيه ، وإذا اقتضت الضرورة أن يتصرف الحارس في المال فله أن يجريه بعد موافقة مجلس الوزراء

ويودع الحارس صافي الإيراد في أحد البنوك .

(المادة الثالثة)

يعين مجلس الوزراء مكافأة الحارس .

وللحارس أن يعين المندوبين والمستخدمين اللازمين لمعاونته في الإدارة ويحدد أجورهم .

(المادة الرابعة)

يجب على الحارس أن يقدم حسابا عن إدارته خلال شهر يناير من كل عام إلى وزير المالية والاقتصاد لفحصه على نفقة الحراسة ثم عرضه على مجلس الوزراء لاعتماده .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للملك السابق فاروق أن يقبض شيئا من أموال أو من إيراداتها إلا في حدود المبلغ الذي يعينه مجلس الوزراء .

(المادة السادسة)

يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالقطر المصري ، وعلى كل مصري ولو كان موجودا في الخارج يكون مدينا أو مستثمرا أو مستودعا أو حائزا للأموال سالفة الذكر أو مدينا للملك السابق فاروق أو دائنا له أن يقدم بيانا عنها للحارس مشفوعا بالأوراق والدفاتر في المواعيد وبالأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد

(المادة السابعة)

يعتبر باطلا بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية تم أو يجري مخالفا لأحكام هذا المرسوم .

القرار الصادر بوضع أملاك وأموال الملك فاروق تحت الحراسة

ملحــق رقم (٦)

اعلان دستوري

من مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه فقد بادرت في ٢٦ يوليه ١٩٥٢ الى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزاوية الذى يستند اليه الاستعمار .

ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ الغاء الأحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجود لها مستمدة من النظام الملكى الذى أجمعت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاء لا رجعة فيه .

وأن تاريخ أسرة محمد على في مصر كان سلسلة من الخيانات التى ارتكبت فى حق هذا الشعب وكانت من أولى هذه الخيانات إغراقه اسماعيل فى ملذاته وإغراقه البلاد بالتالى فى ديونه عرضت سمعتها وماليتها للخراب حتى كان ذلك سببا تعلقت به الدول الاستعمارية للنفوذ الى أرض هذا الوادى الأمين ، ثم جاء توفيق فأتم هذه الصورة من الخيانة السافرة فى سبيل محافظته على عرشه فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمى الغريب الجالس على العرش الذى استعبد أبناء البلاد على أصلها ومنذ أصبح المستعمر والعرش فى شركة تبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذاك ، فى نظير هذه المنفعة المتبادلة فاستغل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب وأصبح العرش هو الستار الذى يعمل من ورائه المستعمر ليستنزف ثروات الشعب ومقدراته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحريته .

وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ، وطغى وتجبر وكفر ، فخط بنفسه نهايته ومصيره ، فآن للبلاد أن تتحرر من كل أثر من آثار العبودية التى فرضت عليها

وثيقة الاعلان الدستورى الصادرة من مجلس قيادة الثورة
بالغاء النظام الملكى واعلان الجمهورية فى ١٨ يونية ١٩٥٣
مع توقيعــات رئيس وأعضــاء المجلس

تابع ملحق رقم (٦)

نتيجة لهذه الأوضاع ، فنعلن اليوم باسم الشعب :

أولاً - إلغاء النظام الملكي ، وحكم أسرة محمد علي ، مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة .

ثانياً - إعلان الجمهورية ويتولى الرئيس اللواء أ.ح محمد نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل الدستور المؤقت .

ثالثاً - يستمر هذا النظام طوال فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد .

فيجب علينا أن نثق في الله وفي أنفسنا ، وأن نحس بالعزة التي اختص الله بها عباده المؤمنين ، والله المستعان والله ولي التوفيق .

القاهرة في ٧ من شوال سنة ١٣٧٢ (١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣) .

[illegible]
قائد ثورة الجيش
لواء أ.ح

بكباشي أ.ح [illegible] — قائد جناح [illegible]

قائد جناح [illegible] — بكباشي أ.ح [illegible]

بكباشي أنور السادات — بكباشي [illegible]

صاغ أ.ح [illegible] — صاغ أ.ح [illegible]

صاغ أ.ح [illegible] — قائد أسراب [illegible]

صاغ [illegible]

ملحــق رقم (٧)

قــــرار

من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٥٣ بشان مصـــادرة

اموال الملك الســـابق

تقرر مصـادرة اموال الملك السابق فـاروق من اليوم والغاء الحراسه على امـــواله

لواء اح	بكباشي اح
بكباشي اح	لواء اح
قائد جناح	صاغ اح
قائد جناح	صاغ اح
بكباشي اح	قائد اسراب
بكباشي	صاغ

وثيقة قرار مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموال الملك فاروق

ملحق رقم (٨)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بما أن المرسوم الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ قد حدد شكل خاتم الدولة والنموذج منه بذلك المرسوم، ثم عدل الخاتم المذكور بمقتضى المرسوم الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وطبقا للنموذج الملحق به؛

وبما أن إعلان الجمهورية بتاريخ ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ استتبع تعديل شكل خاتم الدولة بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣ وطبقا للنموذج الملحق به؛

ونظرا لما رؤي من تعديل شكل هذا النموذج على النحو الملحق بهذا؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسم بالآتي:

(المادة الأولى)

ألحق بهذا المرسوم النموذج المرافق لخاتم الدولة بدلا من النموذج السابق الملحق بالمرسوم الصادر في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣.

(المادة الثانية)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ محرم سنة ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣).

لواء أ.ح

وزير الحربية والبحرية — نائب وزير المالية والاقتصاد — نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية — رئيس مجلس الوزراء

لواء أ.ح

بكباشي أ.ح

وزير الدولة بالنيابة — وزير الأوقاف — وزير المعارف العمومية — وزير [illegible] — وزير العدل

وزير المواصلات بالنيابة — وزير الشئون البلدية والقروية — نائب وزير الحربية والبحرية — نائب وزير التجارة والصناعة — وزير الخارجية

وزير الأشغال العمومية — وزير الصحة العمومية ووزير الدولة لشئون السودان — وزير المواصلات — وزير الزراعة — وزير الشئون الاجتماعية

صاغ أ.ح

قائد جناح

وثيقة بشـــأن تغيير شـــكل خاتم الدولة

المصـــادر والمراجـــع

أولا ــ الوثائق :

(أ) وثائق غير منشـــورة :

دار الوثائق القومية بالقلعة

١ ــ محافظ الثورة العرابية ارقام ٨ ، ١٩ ، ٤١ .
٢ ــ محافظ ابحاث . ملف ثابت باشا

دار الوثائق العامة بلندن

Public Record Office.
F.O. 407/22.

(ب) وثائق منشـــورة :

١ ــ الحكومة المصرية : أمر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضـــع نظام دستورى للدولة المصرية . القاهرة ــ المطبعة الأميرية ١٩٢٣ .
٢ ــ محاضر جلسات لجنة الدستور ، الدستور المصرى وقانون الانتخاب .
٣ ــ مضابط مجلس النواب ، مايـــو ١٩٣٦ .

ثانيا ــ المذكرات :

(أ) مذكرات غير منشورة :

دار الوثائق القومية :

١ ــ مذكرات سعد زغلول . كراس رقم ٣٥ .

٢ — مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة رقم ٢ .
٣ — مذكرات محمد على علوبة : ذكريات سياسية واجتماعية .

دار الكتب المصرية :

أحمد عرابى الحسينى المصرى : كشف الســتار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية . مخطوط تحت رقم ١٥٤٢ .

(ب) مذكرات منشــورة :

عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى . القاهرة، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ .

ثالثا — المصادر والمراجع العربية

١ — أحمد شفيق :

(أ) حوليات مصر السياسية ، الجزء الأول ، القاهرة ، مطبعة شفيق باشا ، الطبعة الأولى ١٩٢٦ .

(ب) مذكراتى فى نصف قرن ج ١ القاهرة — مطبعــة مصر ، الطبعة الأولى ١٩٣٤ .

٢ — أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : مصر والمسألة المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٠ .

٣ — أنور السادات (الرئيس) : البحث عن الذات ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، مايو ١٩٨٠ .

٤ — ثروت بدوى (الدكتور) : النظم الســياسية ، الكتاب الأول ، تطور الفكر السياسى والنظرية العامة للنظم السياسية ، القاهرة ، النهضة العربية ، الطبعة الأولى ١٩٦١ .

٥ ــ رفاعة الطهطاوى : تخليص الابريز فى تلخيص باريز ، القاهرة ، وزارة الثقافة والارشاد •

٦ ــ رجاء النقاش : عباس العقاد ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر •

٧ ــ سليم عنحورى : سحر هاروت ، دمشــق ، المطبعة الحنفيــة ، الطبعة الأولى ١٨٨٥ •

٨ ــ سليم النقــاش : مصر للمصريين ، جـ ٧ ، الاسكندرية ، مطبعة جريدة المحروسة ١٨٨٤ •

٩ ــ سيد مرعى : أوراق سياسية ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث •

١٠ــ صلاح الشاهد : ذكرياتى بين عهدين ، القاهرة ــ دار المعــارف ١٩٧٦ •

١١ــ طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ •

١٢ــ طعيمة الجرف (الدكتور) : القانون الدستورى ومبادىء النظام الدستورى فى الجمهورية العربية المتحــدة ، القاهرة ، مكتبــة القاهرة الحديثة •

١٣ــ عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار جـ ٣ ، القاهرة ــ المطبعة الأميرية ، والمطبعة العامرة •

١٤ ــ عبد الرحمن الرافعى :

(أ) تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر جـ ٢ ، القاهرة ــ النهضة المصرية ١٩٢٨ •

(ب) الثور ةالعرابية والاحتلال الانجليزى ، القاهرة ، النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٤٩ •

(جـ) ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ــ النهضة المصرية ، الطبعــة الثانية ١٩٥٥ •

(د) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة — النهضة المصرية ، الطبعة الأولى .

(هـ) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . القاهرة — النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٦٤ .

١٥ — عبد العظيم رمضان : (الدكتور)

(أ) الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ — ١٩٣٩ ، بيروت ١٩٧٩ .

(ب) عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، القاهرة ، روز اليوسف ١٩٧٦ .

١٦ — عبد اللطيف حمزة : أدب المقالة الصحفية فى مصر ، جـ ٦ — أحمد لطفى السيد فى الجريدة ، القاهرة — دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ١٩٥٤ .

١٧ — عثمان أمين : رائد الفكر المصرى الامام محمد عبده — القاهرة ، الانجلو المصرية . الطبعة الثانية ١٩٦٥ .

١٨ — لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث — الخلفيةالتاريخية، القاهرة ، كتاب الهلال ، جـ ١ ، العدد ٢١٥ ، الطبعة الثالثة .

١٩ — مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة — الطبعة الأولى ١٩٧٢ .

٢٠ — محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، القاهرة ، مطبعة المنار .

٢١ — محمد سليمان غنام : أضواء على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة — دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ١٩٧١ .

٢٢ — محمد مصطفى صفوت (الدكتور) : الجمهورية الحديثة . الاسكندرية — منشأة المعارف ، الطبعة الأولى ١٩٥٨ .

٢٣ — محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، القاهرة — دار الكتاب النموذجى ١٩٧٥ .

٢٤ — محمود فهمى حجازى (الدكتور) : أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى ، القاهرة .
٢٥ — محمود فهمى (المهندس) : البحر الزاخر فى تاريخ العـــالم وأخبار الأوائل والأواخر ، الجزء الأول ، القاهرة — المطبعة الاميرية ، الطبعة الأولى ١٣١٢ هـ .
٢٦ — مركز تاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ، القاهرة — مطبعة دار الكتب ١٩٦٩ .
٢٧ — مصطفى أمين : الكتاب الممنوع — أسرار ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٥ .
٢٨ — وزارة الارشـــاد (مصـــلحة الاستعلامات) : مجموعة خطـــب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث فبراير ١٩٦٠ يناير ١٩٦٢ .
٢٩ — يونان لبيب (الدكتور) : الحياة الحزبية فى مصر فى عهـــد الاحتلال البريطانى ، القاهرة ، الانجلو المصرية ١٩٧٠ .

رابعـــا : المراجع الأجنبيـــة

Blunt : Secret History of the English occupation of Egypt. London.

خامســا : الدوريات

١ — أبو نظارة زرقاء اغسطس ١٨٧٨ ، فبراير ١٨٨٢ .
٢ — الأحرار : فبراير — يونيـــة ١٩٠٨ .
٣ — الأخبـــار : ديســـمبر ١٩٠٧ ، يونيـــة ١٩٥٣ .
٤ — الأهـــرام : فبراير ١٩٢٠ .
٥ — الجمهـــورية : يونيـــة ١٩٥٤ .

٦ — روز اليوســف : ديسمبر ١٩٥٢ •
٧ — العصر الجديد : مارس ١٨٨٠ •
٨ — مجلة كلية الآداب : المجلد ١٨ مايو ١٩٥٦ •
٩ — مصر : مايو ١٨٧٧ ، نوفمبر ١٨٧٨ ، يولية واكتوبر ١٨٧٩ •
١٠— المؤيد : ديسمبر ١٨٨٩ ، يناير ١٩٠٨ •
١١— الوطن : سبتمبر ١٨٧٨ •
١٢— الهـــلال : مارس ١٩٧١ •
١٣— الوقائع المصرية ١٨٤٢ ، ابريل ١٨٨١ •

فهـــرس

مطبعة الجبلاوى
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

رقم الايداع بدار الكتب ٣٤٠٩ /١٩٨١